مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد (٣)، العدد (٢)، ص ص ٢١٣-٢٦٠، (يوليو ٢٠١٠م/رجب ١٤٣١هـ)

مَلامِحُ اضْطِرَابٍ فِي "أَوْضَحِ المَسَالِكِ"

د. عبد العزيز بن أحمد البجادي

أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها -كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية - جامعة القصيم

bejady@yahoo.com

(قدم للنشر في ١٤٣٠/٣/٢٥هـ؛ وقبل للنشر في ١٤٣٠/٧/١٢هـ)

ملخص البحث. هَذَا البَحْثُ أَظْهَرَ:

١ — أنَّ ابنَ هشامٍ قد اختَلَفَ منهجُهُ - من جهةِ الاستدلالِ - في موضِعَيْنِ.

٢ — وأنَّهُ أجابَ المخَالِفَ بِرَدٍّ أو تأويلٍ ضَعِيفٍ في مَوضِعَينِ.

٣ — وتَجَلَّى في منهجِهِ «التَّدَافُعُ بَيْنَ مَنْعِ الاستِعمالِ وتَخْرِيجِهِ» في سِتَّةَ عَشَرَ مَوضِعًا.

٤ — وأَنَّهُ أَصَّلَ مَوْقِفًا في تَفْسِيرِ الضَّرُورَةِ، ثُمَّ أَخَلَّ به في خمسةِ مواضعَ.

٥ - و ضَعُفَ اجتهادُه حينَ سَلَّمَ بقَوَاعِدَ لم تَكُنْ دَقِيقَةً في ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ.

٦- وقَبِلَ قَاعِدَتَينِ مُعَارِضَتَيْنِ لِسَمَاعٍ مُعْتَبَرٍ.

٧ - وأَن ابنَ هشامٍ، امتازَ - في هذا الكتابِ - بجودةِ التأليفِ، والبراعةِ في التَّصنيفِ.

وصلَّى الله وسَلَّمَ على نَبِيِّنا محمَّدٍ وآلِهِ وأصحابِهِ.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين.

وبعدُ:

لقد كان كتابُ «أَوْضَحِ المَسَالِكِ» ذا شُهرة واسعةٍ لدى جُلِّ النحويين المتأخِّرينَ، ويُعَدُّ عندَ جَمْعٍ من الدَّارسِين أشهرَ شروحِ الألفيةِ، لما تَمَيَّزَ به من قوةٍ في السبكِ، وجودةٍ في الحبك، وبعدٍ عن الإسهابِ، واطِّرادٍ في أكثرِ الأبوابِ، ودقةٍ في الاستدلالِ، وبراعةٍ في عرض الأقوال، إضافةً إلى ما احتواه من صلابةٍ في محاجَّةِ العقولِ، وتوظيفِ الإعرابِ في تفسير المنقولِ.

ولم يكُ ذلك إلا لما تَوَافَرَ لابن هشام من ملكةٍ صريحةٍ، وجودةٍ في القريحةِ، وصفاءٍ في الذهنِ، وتمكنٍ في الفنِّ، ومعرفةٍ بمذاهبِ المتقدمينَ، وعُمْقٍ في صَنْعَةِ النحويينَ، وكِتابٌ بهذه المنزلة لا بُدَّ أن يكونَ مَوْضِعَ دَرْسٍ متتابعٍ، لأمرين:

أحدهما: كشفُ خَفاياهُ، والتقاطُ دُرَرِهِ، والإفادةُ من أَساليبِه العِلميَّةِ، وتنميةُ الملكاتِ النحويةِ.

الثاني: مناقشةُ ما يُمْكِنُ أن يكون موضعًا للنقد، إمَّا لضَعْفٍ في الحِجَاجِ، وإما لاضْطِرَابٍ في المِنْهَاجِ ، إذ لا يخلو كتابٌ من كُتُبِ البَشَرِ من شيء من هذا أو ذاك، قَلَّ أو كَثُرَ، فإن الكمالَ لا يكون لكتابٍ غيرِ كتابِ الله تعالى.

وقد رأيتُ أن الدارسين لابن هشامٍ كشفوا الأمرَ الأولَ بما لا يُحْتَاجُ معه إلى مزيدٍ، وأما الأمرُ الثاني فلم أَرَ عملًا ذا بالٍ تَصَدَّى إليه، لذا أَحْبَبْتُ أن أُسْهِمَ فيه إسهامًا يكونُ لَبِنَةً في بنيانٍ متكاملٍ، يَتَعَاضَدُ فيه الدارسونَ فيما يُسْتَقْبَلُ - بإذن الله - وقد قَصَرْتُ الدراسةَ - هنا - على بيانٍ ما يمكن أن يُوَجَّهَ إلى منهجِهِ من النقد، وما تركته فهو في رأيي مُطَّرِدٌ منضبطٌ، فاجتهدتُ في تأليفِ النظائرِ، رغبةً في حَصْرِ البحثِ في مآخذَ عامةٍ، يَنْدَرِجُ تحتَها مسائلُ، مما وقفتُ عليه من ذلك، حتى تَحَصَّلَ لديَّ ستةُ مآخذَ، جعلتها في سِتَّةِ فُصُولٍ:

الفَصْلُ الأول: اختِلافُ مَنهَجِ الاستِدلالِ.

الفَصْلُ الثَّاني: رَدُّ الدَّلِيلِ بِرَدٍّ ضَعِيفٍ أو تَأْوِيلٍ بَعِيدٍ.

الفَصْلُ الثَّالثُ: التَّدَافُعُ بَيْنَ مَنْعِ الاستِعمالِ وتَخْرِيجِهِ.

الفَصْلُ الرَّابِعُ: اخْتِلافُ مَوْقِفِهِ في تَفْسِيرِ الضَّرُورَةِ.

الفَصْلُ الخامِسُ: المُتَابَعَةُ على قَوَاعِدَ لَمْ تَكُنْ دَقِيقَةً.

الفَصْلُ السَّادِسُ: قَبُولُ القَاعِدَةِ ولَوْ عَارَضَهَا سماعٌ مُعْتَبَرٌ.

وقبلَ الدخولِ في البحثِ لا بُدَّ من بيانِ ثلاثةِ أمورٍ:

أحدها: أن البحثَ ليس دراسةً عن ابنِ هشامٍ، بل عن مَنْهَجِهِ في «أَوْضَحِ المَسَالِكِ» خاصةً، ولم أتعرض لدراسة كتبه الأخرى، إلا فيما احتجتُ إليه منها لبيانِ مقصودِه فيما انْبَهَمَ من عباراتِ كتابِه هذا.

الثاني: أني لم أتناول بالدَّرْسِ المسائلَ تناولًا عِلميًا بَحْتًا، إلا بالقَدْرِ الذي أَكْشِفُ به منهجَ ابنِ هشامٍ، ولهذا لم أَتَطَرَّقْ إلى خلافِ النحويينَ، وأقوالِهم في المسألةِ موضوعِ البَحْثِ.

الثالث: أنَّ إبداءَ الرأي في قولِ ابنِ هشامٍ في مسألةٍ ما لا يعني أنَّ ابنَ هشامٍ سابقٌ إلى ذلك القول، وإنما المرادُ أن اختيارَه له، وإثباتَه له في كتابِه يعني قناعتَه به، فلا يَرِدُ على الباحثِ أن ابنَ هشامٍ مسبوقٌ إليه.

وما قَدَّمْتُه في هذه الدِّرَاسةِ اجتهادٌ لا أَزْعُمُ فيه قَطْعِيَّةَ الإصابةِ، وإنما طَرَحْتُ فيه وجهاتِ نَظَرٍ رَجَاءَ أن أَرَى التَّسْدِيدَ، والنقدَ البناءَ، مِنْ أهلِ العَرَبِيَّةِ، وأسألُ اللهَ تعالى أن يجعلَ فيما قَدَّمْتُه خيرًا لِلُغَتِنا، والله المستعانُ، وصَلَّى اللهُ على نبيّنا محمَّدٍ وآلِهِ وصَحبِه.

تمهيد (١)

لا يَخْفَى على المُخْتَصِّ أَنَّ المَسْمُوعَ مِنْ جِهَةِ الاطِّرَادِ والشُّذُوذِ أَرْبَعَةٌ: **مُطَّرِدٌ في القِيَاسِ والاسْتِعْمَالِ**، كرَفْعِ الفَاعِلِ في نحو: «قامَ زيدٌ»، **ومُطَّرِدٌ في القِيَاسِ شَاذٌّ في الاسْتِعْمَالِ**، كمَاضِي «يَذَرُ»، وكـ «اسْتَحَاذَ»، **ومُطَّرِدٌ في الاسْتِعْمَالِ شَاذٌّ في القِيَاسِ**، نحوُ: «اسْتَحْوَذَ»، **وشَاذٌّ في القِيَاسِ والاسْتِعْمَالِ**، نَحْوُ: «مَصْوُونٍ» [١، ١ / ٩٧ – ٩٩].

فَالأَوَّلُ؛ يُقَاسُ عَلَيهِ إِجْمَاعًا [٢ ، / ٢١٦]، **والثالثُ**؛ قَالَ عَنْهُ ابنُ جِنِّي: «واعْلَمْ أَنَّ الشَّيءَ إذا اطَّرَدَ في الاستعمالِ وشَذَّ عن القياسِ فلا بُدَّ مِن اتِّبَاعِ السَّمْعِ الوَارِدِ بِهِ فيهِ نَفْسِهِ، لكنَّه لا يُتَّخَذُ أَصْلًا يُقَاسُ عَليهِ غَيْرُهُ، ألا تَرَى أَنَّكَ إذَا سَمِعْتَ «اسْتَحْوَذَ»، و «اسْتَصْوَبَ»؛ أَدَّيْتَهُمَا بِحَالِهِمَا، ولم تَتَجَاوَزْ مَا وَرَدَ بِهِ السَّمْعُ فيهما إلى غَيرِهِ ؟ ألا تَرَاكَ لا تقولُ في «اسْتَقَامَ»: اسْتَقْوَمَ ؟») [١، ١ / ٩٩].

وقَالَ السُّيوطِيُّ - في حَدِيثِهِ عَن القِيَاسِ -: «مِنْ شَرْطِهِ أَلَّا يَكونَ شَاذًّا خَارِجًا عن سَنَنِ القِيَاسِ، فما كان كذلك لا يَجُوزُ القياسُ عليهِ، كتَصْحِيحِ «اسْتَحْوَذَ»، و«اسْتَصْوَبَ»، و «اسْتَنْوَقَ»..» [٢ ، / ٢٢٠].

أَمَّا الرَّابِعُ؛ فلا يُقَاسُ عَلَيهِ على الأَحْرَى، لأَنَّهُ شَاذٌّ في القِيَاسِ، فَيَدْخُلُ في الثَّالِثِ، قَالَ ابنُ جِنِّي: «.. وكُلُّ ذَلكَ شَاذٌّ في القِياسِ والاستعمالِ، فلا يَسَوغُ القِياسُ عَليه، ولا رَدُّ غَيرِه إليه، ولا يَحْسُنُ - أيضًا - استعمالُه فيما اسْتَعْمَلَتْهُ فِيهِ إِلَّا عَلى وَجْهِ الحِكَايَةِ» [١، ١ / ٩٩].

وأَمَّا الثَّانِي؛ فَيَحْتَاجُ إلى إيضَاحٍ، وهُوَ أَنَّهُ لا يَصِحُّ القِيَاسُ على «يَذَرُ»، فيُلْغَى مَاضِي «يَذْهَبُ» ونحوِه قِيَاسًا على «يَذَرُ»؛ إذ لَم يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِن أَهْلِ العَرَبِيَّةِ تَجْوِيزُ ذلكَ، وأَمَّا العَمَلُ بِمُقْتَضَى القِيَاسِ فِيمَا شَذَّ اسْتِعْمَالُهُ، كَأَنْ يُعَلَّ «اسْتَحْوَذَ»، أو يُخْتَرَعَ مَاضٍ لِمَا لم يَرِدْ لَهُ مَاضٍ مِن الأَفْعَالِ، فإنَّ العَقْلَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَوْضِعَ نَظَرٍ؛ لَكِنَّ الَّذِي جَرَى عَليه أَهْلُ العَرَبِيَّةِ مَنْعُهُ، قال ابنُ جِنِّي: «فإِنْ كَانَ الشَّيْءُ شَاذًّا في السَّماعِ، مُطَّرِدًا في القِيَاسِ؛ تَحَامَيْتَ مَا تَحَامَتِ العَرَبُ مِن ذَلكَ، وجَرَيْتَ في نَظِيرِهِ على الوَاجِبِ في أَمْثَالِهِ، مِنْ ذَلكَ: امْتِنَاعُكَ مِنْ «وَذَرَ»، و «وَدَعَ»؛ لأَنَّهُم لم يَقُولُوهُمَا، ولا غَرْوَ عَلَيكَ أَنْ تَسْتَعْمِلَ نَظِيرَهُمَا، نَحْوُ: «وَزَنَ»، و «وَعَدَ»، لَوْ لم تَسْمَعْهُمَا» [١، ١ / ٩٩].

---

(١) كنتُ اكتفيت بالإشارة، ولم أكن أنوي أن أذكر هذا التمهيد؛ نظرا إلى أن البحث مؤلف للمتخصصين، لكني رأيت أن بعض الفضلاء – من أصحاب صنعة النحو – لم ينفصلوا عن التشكك في فهم الباحث لما أجمله، وربما صرح بعضهم بأن لدى الباحث إشكالا في فهم مصطلح الشذوذ، لمجرد أني خالفت المطرد، فأردت أن أضع هذه الإشارات إلى الأصول التي كانت حَكَمًا لدى النحويين عند الاختلاف؛ لأبين أن ما خالفها في هذا البحث إنما كان عن قصد، وأن البحث إنما كان يصدر عن رَأْيٍ للباحث في بعض تلك الأصول.

ولا يَمْنَعُ كَونُهُ شَاذًّا قِياسًا أن يَكُونَ فَصِيحًا، لأَنَّ القِيَاسَ مُخْتَرَعٌ، والأَصْلُ السَّمَاعُ، وقد يَكُونُ العَرَبِيُّ قَدْ قَصَدَ تَرْكَ القِياسِ في شَيْءٍ لِمعْنًى آخَرَ، وإِذَا فُهِمَ هَذَا لَمْ يَسْتَنْكِرِ السَّامِعُ أن يَصِفَ شَيْئًا ممَّا وَرَدَ في القُرْآنِ بِالشُّذُوذِ، لَكِنْ يَجِبُ التَّفْرِيقُ بَينَ شَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُما: مَا وَرَدَ على غَيرِ قِياسٍ، ولم يُصَاحِبْهُ مِن كلامِهِم مَقِيسٌ، مِثْلُ «اسْتَحْوَذَ»؛ فإِنَّهُ لَمْ يَرِدْ مَعَهُ «اسْتَحَاذَ»، ولهذا كَانَ فَصِيحًا وإِنْ لم يَكُنْ على قِيَاسٍ.

الثَّانِي: ما وَرَدَ على غَيرِ قِياسٍ، ووَرَدَ مَعَهُ مَقِيسٌ كَثِيرٌ مُخَالِفٌ لَه، مِثْلُ: «أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ»، فَهَذَا لا بُدَّ أن يُحْكَمَ إِمَّا بِصِحَّتِهِ، وإِمَّا بِخَطَئِهِ، فَإِنْ حَكَمْنَا بِصِحَّتِهِ لم يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَصِفَهُ بِشُذُوذٍ أو ضَرُورَةٍ، ومَنْ قَالَ: إِنَّهُ صَحِيحٌ شَاذٌّ؛ فيُقَالُ: كَيفَ يَكُونُ صَحِيحًا وقَدْ خَالَفَ القِيَاسَ وأَكْثَرَ المَسْمُوعِ ؟ وذَلِكَ أَنَّ وَصْفَ الصِّحَّةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِن جِهَةِ القِيَاسِ، وإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِن جِهَةِ السَّمَاعِ، ولا شَكَّ أَنَّهُ صَحِيحٌ مِن جِهَةِ السَّمَاعِ، وأَنَّهُ غَيرُ صَحِيحٍ مِن جِهَةِ القِيَاسِ، إذ لو كَانَ صَحِيحًا لَمَا جُعِلَ شَاذًّا، وما لَيسَ صَحِيحًا فَهُوَ خَطَأٌ (٢).

نَعَم، الوَصْفُ بِالخَطَأ لا يَخْلُو مِنْ غَرَابَةٍ، لأَنَّ النَّحْوِيَّ لم يَعْتَدْ على سَمَاعِهِ، ولَكِنْ لا بُدَّ مِن مُوَاجَهَةِ الأَمْرِ بِبَصِيرَةٍ، فَإِنَّ تَمْحِيصَ عِبَارَاتِ المُتَقَدِّمِينَ سَتَصِلُ إلى هَذِهِ النَّتِيجَةِ، أَلا تَرَى أَنَّ صِحَّةَ السَّمَاعِ لا تَعْنِي اطِّرَادَ السَّمَاعِ ؟ فَهَلْ مِثْلُ: «أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ» مُطَّرِدٌ سَمَاعًا وَهُوَ لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا مَرَّةً ؟ يَقُولُ ابنُ جِنِّي: «والرَّابِعُ: الشَّاذُّ في القِيَاسِ والاسْتِعْمَالِ جَمِيعًا، وَهُوَ كَتَتْمِيمِ «مَفْعُولٍ» فيما عَيْنُهُ وَاوٌ، نَحْوُ: «ثَوْبٌ مَصْوُونٌ»، و «مِسْكٌ مَدْوُوفٌ»، وحَكَى البَغْدَادِيُّونَ: «فَرَسٌ مَقْوُودٌ» ، و «رَجُلٌ مَعْوُودٌ فِي مَرَضِهِ»، وكُلُّ ذَلِكَ شَاذٌّ في القِيَاسِ والاستعمالِ، فلا يَسَوغُ القِيَاسُ عَليه، ولا رَدُّ غَيرِه إليه، ولا يَحْسُنُ - أيضًا - استعمالُه فيما اسْتَعْمَلَتْهُ فِيهِ إِلَّا عَلى وَجْهِ الحِكَايَةِ» [١، ١ / ٨٩ - ٩٩].

فَابْنُ جِنِّي قَد سَمَّى ذَلِكَ شَاذًّا قِيَاسًا وسَمَاعًا، مَعَ أَنَّهُ سُمِعَ مَرَّةً، وقَدْ مَنَعَ مِن القِيَاسِ عَليهِ، ومِن اسْتِعْمَالِهِ حتَّى فِيما اسْتَعْمَلَتْهُ العَرَبُ فِيهِ، ومَا كَانَ لَهُ ذَلِكَ لَوْلَا أَنَّهُ يَرَى أَنَّهُ خَطَأٌ، وسَيَأْتِي بَيَانٌ أَزْيَدُ مِنْ هَذَا في فصل الضَّرُورَةِ بِإِذْنِ اللهِ.

الفصل الأول: اختِلافُ مَنهَجِ الاستِدلالِ

إن نظرةً فاحصةً في كتاب ابنِ هشامٍ **«أَوْضَحِ المَسَالِكِ»** لتشكف عن فكرٍ دقيقٍ، وعقليةٍ منتظمةٍ، كان يتمتع بهما، عليه رحمة الله، ناهيك بالعبارة المتينة التي بنى عليها كتابه على الرغم من اقتضابها، لكنَّ النحو – كشأن سائر الفنون - لم يكن نظامًا واحدًا في جميع مسائله حتى يتسنى للفكر حَصْرُ حُجَجِه، وللعقل طَرْدُ منهجِه، فإن الأدلة تقوى في مواضعَ، وتضعف في أخرى، وتتجلى دلالتها في مسائلَ، وتتوارى في غيرها.

فلا غَرْوَ إذن أن نجدَ ابنَ هشام مُنْكِرًا لنوعٍ من الأدلة – أو غَيْرَ وَاثِقٍ بِهِ - في بحثٍ، ثم نراه محتاجًا إليه، ومستدلًا به في آخَرَ، وأَجِدُ لذلكَ موضعين:

---

(٢) لو قال رجل فصيح: جاء زيدًا، وجب الحكم عليه بالشذوذ، لكن هل نقول إنه صحيح ؟ أو خطأ ؟ ومن قال: « مكره أخاك لا بطل »، فإن كان يصحح لغة القصر فلا كلام لنا معه، ولكن من أنكرها فيقال له: هل هذا الشاذ صحيح أو خطأ ؟

أحدُهما: أنه لما ذَكَرَ التفريقَ بين الكونين العام والخاص في شأن حذف الخبر بعد «لولا»؛ أعقب ذلك بقول الجمهور، ثم قال: «وقالوا: الحديثُ مرويٌّ بالمعنى» [٣ ، ١/ ٢٢٣].

فكان رأيه غيرَ بَيِّنٍ، فإنه ذكر رأي الجمهور، ولم يبد فيه رأيه، فكان سكوته محتملًا لإقراره، ومحتملا لإنكاره، لكنه - على أي حال - قد التزَمَ الحيادَ، إذ لم يجعل الحديثَ فاصلًا في مثل هذا النِّزاع، لأجلِ القولِ بروايته بالمعنى.

والتِزَامُهُ الحِيَادَ هُنَا لم يَكُنْ مَحْمُودًا - وهو ممن أكثر من الاستشهاد بالحديث - لأنك ستراه - فيما بعد - يحتاج إلى حديثٍ آخرَ يَفْصِلُ به في نزاعِ إضافة المصدر إلى مفعوله، ورَفْعِ فاعلِه، فيقول: «وقيل: يختص بالضرورة، ورُدَّ بالحديثِ: چے ۓ ۓ ڭ چ[٣]، أي: وأن يَحُجَّ البيتَ المستطيعُ») [٣ ، ٣ / ٢١٤].

وأما ذِكْرُه لحديثِ: **«فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ»** [٤]؛ فالظاهر أنه من باب التَّمثِيلِ؛ لأن التوكيد اللفظيَّ كثيرٌ، وقد ساقَ معه بيتَ شِعْرٍ [٣ ، ٣ / ٢١٤]، ولا يمكن أن يحتج بدليل مختلف فيه، ويترك دليلا متفقا عليه.

وأما تمثيلُه بحديثِ: **«لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا»** [٥] لتوكيدِ الجملةِ بلا عاطفٍ؛ فهو محتَمِلٌ لأن يكون تمثيلًا بحتًا أو استشهادًا [٣ ، ٣ / ٣٣٦].

الموضعُ الثانِي: أنه احتَجَّ بالقراءةِ الشاذَّةِ في أكثرَ من موضعٍ من «كتابه»، كما في حديثه عن إدغام «الذال» في «تاء الافتعال»، قال: «.. ومِنْ «ذَكَرَ»: ادْذَّكَرَ، ثم تُبْدَلُ المعجمةُ مُهْمَلَةً وتُدغمُ، وبعضُهم يعكِسُ، وقد قُرِئَ شاذًّا [٦]:چگ گ گ چ[القمر / ١٥،١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠] بالمعجَمَةِ» [٣ ، ٤ / ٤٠٠].

---

(٣) ورد هذا اللفظ في حديثين:

أحدهما: حديث أبي الدرداء عند البيهقي [٤ ، ٦ / ٥١]: أن رسول الله ρ كان يقول: « **من لقي الله بخمس من الإيمان دخل الجنة.. وحج البيت من استطاع إليه سبيلا..** ».

والمشهور في هذا الحديث أنه بـ « إن » الشرطية، لا بـ « من » الموصولية، على أن « حج » فعل ماض، وليس اسما، فقد أخرجه الطبري [٥، =٢٢ / ٥٥]، وأبو داود [٦، ٤٢٩]، والعقيلي [٧، ٣ / ١٢٣]، والطبراني [٨، ٧٧٢]، من حديث أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ^: « **خَمْسٌ مَنْ جَاءَ بِهِنَّ مَعَ إِيمَانٍ دَخَلَ الْجَنَّةَ: مَنْ حَافَظَ عَلَى الصَّلَوَاتِ.. وَحَجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا..** ».

الثاني: حديث الحواري بن زياد عند عبد الرزاق [٩، ٥٠١٢، ٩٢٧٩] عن ابن عمر موقوفا عليه: « إن الاسلام بني على أربع دعائم: إقام الصلاة.. وحج البيت من استطاع إليه سبيلا.. ».

(٤) هذا حديث عائشة أخرجه الترمذي [١٠، ١١٠٢]، وابن ماجه [١١، ١٨٧٩]، وأحمد [١٢، ٢٣٦٨٥] بلفظ: « **فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل** »، وأبو داود [٦، ٢٠٨٣]، وأحمد [١٢، ٢٤٧٩٨] بلفظ: « **فنكاحها باطل ثلاث مرات** »، إلا أن أحمد قال: « ثلاثًا »، وأخرجه أحمد [١٢، ٢٣٨٥١] بلفظ: « فنكاحها باطل » بدون توكيد، وأخرجه الطيالسي [١٣، ١٤٦٣] بلفظ: « **فنكاحها باطل باطل باطل** »، وهو الذي أراده ابن هشام.

(٥) أخرجه أبو يعلى [١٤، ٢٦٧٥]، وابن حبان [١٥، ٤٣٤٣]، والبيهقي [١٦، ١٩٩٢٨، ١٩٩٢٧]، والطبراني [١٧، ١١٧٤٢]، [١٨، ١٠٠٤] من حديث ابن عباس: أَنَّ رَسُولَ الله ^ قَالَ، فذكره.

(٦) قرأ بها قتادة [١٩ ، ٨ / ١٧٨]، [٢٠ ، / ١٤٨]، وابن مسعود، وعيسى، وكذا عباس عن أبي عمرو، [٢٠ ، / ١٤٨]، وبلا نسبة في

واحتجاجُه بالقراءةِ الشاذَّةِ هنا لم يمنعه من الإنكار على ابن مالك تجويزَه تأنيثَ الفعلِ مع «إلاَّ» في غير الشِّعرِ، مع أنه ساقَ له قراءةَ: چ ڈ ڈ ژ ژ چ[يس / ٢٩، ٥٣] بِرفعِ «صَيْحَة [٧]» [٣ ، ٢ / ١١٦].

وليسَ ابنُ هشامٍ بِدْعًا في ذلك، فقد أَنْكَرَ أبو حاتمٍ وكثيرٌ من النحويين قراءةَ «صَيْحَةٌ» - بالرَّفْعِ - [١٩ ، ٧ / ٣٣٢]، وقال العُكْبَرِيُّ: «فِيها ضَعْفٌ») [٢١ ، ٢ /٣٦٠]، وقال أبو حيَّان: «ولا يَجوز: ما قامتْ إلا هِنْدٌ عندَ أصحابِنا إلا في الشِّعْرِ [١٩ ، ٧ / ٣٣٢]، ولكنَّ ما يَرِدُ عليه اختلافُ موقِفِه تُجَاهَ القراءاتِ الشَّاذَّةِ.

ولم يَمْنَعْهُ احْتِجَاجُهُ بالقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ - أيضًا - مِن أَنْ يَحمِلَ القِرَاءَةَ الشَّاذَّةَ على ما كانَ شَاذًّا قياسًا - حالَ حديثِه عَمَّا يجوز في نداءِ «الأمِّ» و «الأبِ» - فقد قَالَ: «.. أَنْ تُعَوِّضَ تاءَ التأنيثِ عن ياءِ المتكلمِ وتَكْسِرَها – وهو الأكثرُ – أو تفتحَها – وهو الأقيسُ – أو تَضُمَّها على التَّشْبِيهِ بنحو «ثبة» و «هبة» – وهو شاذٌّ -، وقد قُرِئَ بِهِنَّ [٨]» [٣ ، ٤ / ٣٨].

أَيْ: أَنَّ «يا أبتُ» - بالضَّمِّ – شَاذٌّ قياسًا، ولهذا قال الزَّجَّاجُ: «وأما «يَا أَبَةُ إِنِّي» - بِالرَّفْعِ - فلا يَجُوزُ إِلَّا على ضَعْفٍ؛ لأَنَّ الهاءَ هَهُنَا جُعِلَتْ بَدَلًا مِن ياءِ الإِضَافَةِ» [٢٥ ، ٣ / ٩٠].

ولا ضَيْرَ على ابنِ هِشَامٍ أن يَحْمِلَ القُرْآنَ عَلى الشَّاذِّ وَهُوَ يَحْتَجُّ بِالقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ لَولَا أَنَّهُ قَالَ في «المُغْنِي»: «وليسَ مِن ذلك: چ گ گ گ ڳ ڳ چ[غافر / ٥]؛ لأنَّ القرآنَ لا يُخَرَّجُ على الشَّاذِ» [٢٦، ٢٥٨ – ٢٦٢].

الفصل الثاني: رَدُّ الدَّلِيلِ بِرَدِّ ضَعِيفٍ أو تَأْوِيلٍ بَعِيدٍ

كثيرًا ما يَلْجَأُ العالِمُ – في غَمرةِ قُنُوعِهِ بقولٍ ما – إلى إنكارِ القولِ الآخَرِ برَدِّ ضَعيفٍ، ربما لو عَثَرَ عليه عند أحدٍ لازدرَاهُ، وليس ذلك بقادِحٍ فيه؛ لأنَّ ذلك مما يَخفى، وقد وَقَعَ مِثْلُ ذلك لابنِ هشام في مَوضِعَينِ:

أحدُهما: ما وَقَعَ لَهُ حِينَ اعتَرَضَ استدلالَ الكسائِيِّ لإعمالِ اسمِ الفاعلِ المُجَرَّدِ مِن الألفِ واللامِ ولو دَلَّ على المُضِيِّ بقولِ الله تعالى: چ گ گ گ ڳ چ[الكهف / ١٨] إذ قال: «ولا حُجَّةَ للكسائي في: چ گ گ گ ڳ چ؛ لأنه على حكايةِ الحالِ، والمعنى: يَبْسُطُ ذراعَيه، بدليلِ: چ ک چ، ولم يَقُلْ: وقَلَّبْنَاهُم» [٣ ، ٣ / ٢١٧].

وهذا – في رأيي - رَدٌّ ضَعِيفٌ؛ فإن التعبير بالمضارع إنما كان لأجل أن التقليبَ يتكررُ، بخلاف البَسْطِ؛ فإنه لا يتكرر، فإذا كان الحديث عن وقتِ تَقلِيبهم، فإن الكلبَ الباسطَ ذراعيه قد بسطهما في وقتٍ سابقٍ لوقتِ الحال المتحدَّثِ عنها.

[٢١ ، ٢ / ٥٣٠].

(٧) قرأ بها أبو جعفر [٢٠ ، / ١٢٥، [١٩ ، ٧ / ٣٣٢]، [٢٢ ، ٢ / ٣٩٩]، وشيبة، ومعاذ ابن الحارث [١٩ ، ٧ / ٣٣٢].

(٨) بلا نسبة في [٢١ ، ١ / ٦٨١]، [٢٣ ، / ٢٤١]، وقال الفراء [٢٤، ٢ / ٣٢]: « ولو قرأ قارئ: يا أبتُ لجاز.. ولم يقرأ به أحد نعلمه ».

وبيانُ ذَلِكَ: أن الحالَ المتحدَّثَ عنها كانت بعد الضَرْبِ على آذانهم (٩)، وقبلَ بَعْثِهم، وكانوا حينئذ يُقَلَّبُون، وكان الكلبُ قد بَسط ذراعيه منذ دخلوا الكهف حين ناموا ، وذلك قبلَ تقليبهم (١٠)، فعُلِمَ بذلك أن حكايةَ الحالِ لا تُعارِضُ مُضِيَّ البَسْطِ، لأنها كانتْ بعد ثُبُوتِه (١١).

الموضعُ الثَّانِي: تَأَوُّلُهُ قولَ الله تعالى: چپ پ پچ[النساء / ٢٤] بقولِهِ: «ولا يجوزُ تقديمُ معمولِ اسمِ الفِعلِ عليه، خلافًا للكسائيّ، وأما: چپ پ پچ، وقولُه:

*** يَا أَيُّهَا المائِحُ دَلْوِي دُونَكَا * (١٢)**

فمُؤَوَّلانِ» [٣ ، ٤ / ٨٨].

فلما نفى جواز التقديم، ثم جعل الآية والبيت مؤولين، انتهى كلامه في «أَوْضَحِ المَسَالِكِ» عن هذه المسألة، فكان لا بد أن نعلم التأويل الذي رامه هنا، فوجدناه يقول - في «شَرْحِ القَطْرِ» -: «وعندَ البصريين **أن** چپ پ چ **مصدرٌ** محذوفُ العاملِ، و چپچ جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ به، أو بالعاملِ المقدَّرِ، والتقديرُ: كَتَبَ الله ذلك كتابًا عليكم، ودَلَّ على ذلك

---

(٩) فإن الله تعالى قال: چں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ چ، ثم قال: چٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ چ أي: بعد الضرب على آذانهم، ثم قال: چڑ ڑ ک ک ک چ، فذكر التقليب حال رقودهم.

(١٠) قال مقاتل: « فبسط الكلب ذراعيه على باب الكهف؛ ليحرسهم، وأنام الله عز وجل الكلب فى تلك السنين، كما أنام الفتية » [٢٧، ٢ / ٢٨٦].

=(١١) أورد أحد النابهين على ذلك أمورا:

أحدها: أنه لو كان المراد تكرير التقليب دون البسط لكان سبيل ذلك التضعيف بأن يقال: وقلَّبناهم، دون الحاجة إلى الانتقال إلى فعل آخر في زمن آخر.

والجواب: أن الماضي لا ينقل السامع إلى المشهد كما لو كان يراه، وإنما يجعله مشهدا ماضيا قد انقضت تفاصيله.

الثاني: أن الآية تحكي أحداثا في قصة واحدة، ومشهد واحد، فمن غير المرجح أن يكون ذلك بمعنيين مختلفين، أحدهما ماض والآخر مضارع.

والجواب: أن المراد في ذلك المشهد معنى: « لو ترى ونحن نقلبهم في حين لا نقلب الكلب ! ».

الثالث: أنه من غير الكثير في التعامل مع الألفاظ تأويل المضارع بالماضي، وإن ورد ذلك فبعيد عنده تأويل « نقلبهم » بـ « قلبناهم ».

والجواب: أنا لم نفترض أصلا جعل المضارع على معنى الماضي، وإنما جعلنا لفظ باسط على معنى الماضي، كما تقول: الناس يتحدثون، وزيد ساكت، أو القوم يسيرون والعمود قائم.

الرابع: أن بسط الكلب ذراعيه أمر كان دائما متصلا غير منقطع، فليس حدثا منقضيا في حكاية القصة، بل هو في تجدد تمثله وتشخيصه أولى من التقليب؛ لأن التقليب حدث مؤقت طارئ مرتبط بزمن ينقطع ويتجدد.

والجواب: أن من مد يده، وأبقاها ممدودة فلا يصدق في اللغة أنه يمدها، وإنما يقال عنه: قد مدها، أو هو مادها، وإنما يقال: يمدها في الوقت الذي تتحرك فيه اليد للامتداد، ألا ترى أن من رأيته قد نام حتى غط، أنه لا يصح أن يقال عنه: ينام، وإنما يقال: قد نام ؟

(١٢) من الرجز، قيل: لرؤبة، وقيل: لجارية من بني مازن، وقيل: لرجل من تميم، وتمامه:

*** إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا ***

و« المائح »: الرجل الذي يملأ الدلاء وهو نازل في البئر، وروي: « يا أيها الماتح »، و« الماتح »: من يملأ الدلاء وهو على مشارف البئر.

ينظر البيت في: [٢٨ ، ١ ٢٢٨]، [٢٩ ، ١ / ١١٧]، [٢٦ ، ٧٩٤، ٨٠٤]، [٣٠ ، ٤ / ٣١١]، [٣١ ، ٢ / ٢٠٠]، [٣٢ ، ٣ / ١٥]، وليس في ديوان رؤبة.

المقدَّرِ قولُه تعالى: چ ڈ ڈ چ[النساء / ٢٣]، لأن التحريم يَستلزم الكتابةَ» [٣٣، ٢٩٠].

وقال في «المغني» - حاكيًا عن النحويين على سبيل الإقرار -: «وإنما التقدير: خُذْ دلوي.. ويجوز في «دلوي» أن يكون مبتدأ و «دونك» خبره..» [٣٠، ٧٩٤]، وقال: «إذا قُدِّرَ «دلوي» منصوبًا فالمقدر «خُذْ»، لا «دونك»..» [٣٠، ٨٠٤].

ولم يَذْكُرْ في «أَوْضَحِ المَسَالِكِ» شَيْئًا من ذَلِكَ، ولَولا أنَّه قال: «مُؤَوَّلانِ» في هَذَا الكِتَابِ؛ لما صَحَّ الاعْتِرَاضُ عليه، لَكِنْ لَمَّا حَمَلَهُما على التَّأْوِيلِ، ولم يَرَ هُوَ ما يَسْتَحِقُّ النَّظَرَ إلا ذَيْنِكَ التَّأْويلَيْنِ؛ لم يَنْبَغِ التَّرَدُّدُ في أنه أَرَادَهُمَا، أو أَحَدَهُما، بل لو أَرَادَ غَيْرَهُمَا مما لَيسَ مَشْهُورًا لَذَكَرَهُ.

وفي كلا التأويلين نَظَرٌ؛ فأما الأول فلأنه يقتضي محذورين:

المحذورُ الأولُ: أن تقدِيرَه سيكون حينئذ: كَتَبَ الله ذلك كتابَ الله عليكم، وهذا لا يصحُّ؛ لأنك أخرجتَ المصدر من التوكيدِ إلى بيانِ النوع، والمصدرُ المبيّنُ للنوع لا بد أن يكون فاعله غيرَ فاعلِ العاملِ، وإلا كان ذِكرُه لغوًا، فهو كقولك: ضَرَبَهُ الأميرُ ضَرْبَ الأميرِ.

المحذورُ الثاني: أن ما ذَكَرَه من أن التحريمَ يَستلزم كتابةَ الله ذلك على العباد، إما أن يريد به أن تحريمَ تلك النساءِ مكتوبٌ في اللوحِ، وحينئذ فلا معنى لتعليله؛ لأن كل حُكمٍ فهو مكتوبٌ في اللوحِ، سواء كان تحريمًا، أو إيجابًا، أو إباحة، أو غير ذلك.

وإما أن يريد به أن التحريمَ هنا مكتوبٌ بمعنى مَفروضٍ، كما في حديث: **«خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ على العِبَادِ»** (١٣)، أي: فَرَضَهُنَّ، وحينئذ فما ذَكَرَه من اللزومِ غيرُ مُسَلَّمٍ، فإن المكتوبَ الذي هو مَفروضٌ هو الواجبُ أو المحرمُ عَينُهُ، والشيءُ لا يَقتضي نَفْسَه، فليس التحريمُ مقتضيًا الفَرْضَ شرعًا ولا عقلًا، ولا مقتضيًا ما هو في معناه، وهو ما فَرْضُهُ التَّرْكُ المُعَبَّرُ عنه بالمحرَّمِ (١٤).

وأما التأويل الثاني ففيه – كما في الأوَّلِ – تكلفٌ بتركِ الظاهرِ إلى تأويلٍ بعيدٍ، بإعمالِ محذوفٍ، وإلغاءِ عملِ موجودٍ، مِنْ دونِ حاجةٍ، فإن الذي ألجأ ابنَ هشام والبصريين قبله إلى هذا التكلف ليس مانعًا صناعيًا، وإنما هو افتراضٌ عقليٌّ، فإنهم رأوا أن اسمَ الفعل فرعُ الفعل في العمل، فوجب أن يكون دونه في التصرف [٣١ ، ٢ / ١٩٩]، مع أن الصِّناعةَ لا تَقتضي أن يكون الفرعُ عاجزًا عن العملِ في المعمولِ المتقدمِ.

وهذا الافتراضُ لا ينبغي أن يكون مرجعًا تُؤَوَّلُ النصوصُ الصريحةُ لأجله بما يُبْعِدُ رَونَقَها، لا سيما أنه افتراضٌ غير مُسَلَّمٍ من جميع النحويين، فقد نقلَ ابنُ هشامٍ – في «باب الحال» - عن الأخفشِ، وابنِ مالكٍ، تجويزَ تقديمِ معمولِ فرعِ الفعلِ عليه، وساقَ لهما قراءةَ (١٥):چ

---

(١٣) أخرجه مالك [٣٤، ٢٧٠]، وأبو داود [٦، ١٤٢٠]، والنسائي [٣٥، ٤٦١].

(١٤) ينظر بعض ذلك فيما ساقه ياسين الحمصي من كلام الدنوشري [٣٦، ٢ / ٢٠٠].

(١٥) وهي قراءة ابن عباس [٣٧ ، ١ / ٢٣٢]، وقتادة [٣٨ ، ٢ / ٩٩]، وابنِ جبير [١٩ ، ٤ / ٢٣١]، والأعرج، وسفيان بن حسين [٣٧ ، ١ / ٢٣٢]، والزهري [٢٠، ٤٣]، ونقل ابن جني أن قراءة ابن جبير « خالصًا » بغير تاء، وهو كذا [٣٧ ، ١ / ٢٣٢]، [٢٠، ٤٣]، وبلا نسبة [٣٩ ، ٥٤٢]، [٢٣ ، ٢ / ٤٣].

ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ [الأنعام / ١٣٩] - بنصبِ «خَالِصَةً» بِالجَارِّ والمَجْرُورِ - وقراءةَ (١٦):ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ [الزمر / ٦٧] - بنَصْبِ «مَطْوِيَّاتٍ» بِالجَارِّ والمَجْرُورِ - وقولَ الشَّاعِرِ:

بِنَا عَاذَ عَوفٌ وَهْوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ
لَدَيْكُمْ..... (١٧)

- بنصبِ «بَادِيَ» بالظرف «لديكم» - لكنه تَأَوَّلَ الآيتين بتأويلين بعيدَينِ ، وحَمَلَ البيتَ على الضَّرُورَةِ [٣ ، ٢ / ٣٣٢ – ٣٣٤].

والحاصل: أن ابن هشام كان قد تأول في غير هذا الكتاب: ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ، وقولَ الشاعر : **«يَا أَيُّهَا المائِحُ دَلْوِي دُونَكَا»**، تأويلا ضعيفا، ولم يكن لنا أن نتحدث عن تأويله لهما في غير هذا الكتاب لولا أنه أشار إليه في هذا الكتاب بقوله: «مؤولان».

الفصل الثالث: التَّدَافُعُ بَيْنَ مَنْعِ الاستِعمالِ وتَخْرِيجِهِ

كلامُ العرَب إما جارٍ على ظاهره، وإما محمولٌ على تقديرٍ صَحيحٍ، وأما التقديرُ غيرُ الصحيحِ فليس معتبرا، وعليه فما يَرِدُ عن العرب مخالفًا للقياس فإما أن يكونَ له تأويلٌ صحيحٌ، وإما لا، فأما ما يُوَافِقُ التأويلَ الصحيحَ فيجب أن يُحْمَلَ على الأمر المُطَّرِدِ المَقِيسِ، وتُجْعَلَ مخالفتُه له ظاهريةً غيرَ معتَبَرةٍ، وأما الآخَرُ فيُحَكمُ عليه بالشُّذُوذِ إن كان في نثرٍ أو شِعْرٍ مُتَّسِعٍ، أو بالضرورة إن كان في شِعرٍ مُلْجِئٍ.

لكنَّ ابنَ هِشَامٍ – وهو يُمَثِّلُ منهجيَّةً مطروقة في عالَم النحو – لم يَلْزَمْ هذا التفصيلَ، فكان في منهجِه ما يَسُوغُ وصفُه بالتَّدافُعِ.

نَعَمْ، أَقَرَّ ابنُ هشامٍ - عَمَلِيًّا – بأنَّ التأويلَ الصَّحِيحَ يَجْعَلُ المُخَالَفةَ ظاهريَّةً في حديثه عن لُغةِ «أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ»، فإنه اختارَ أن الأحرفَ - الأَلِفَ والواوَ والنونَ - دالَّةٌ على التثنيةِ والجمعِ في هذه اللغةِ خاصَّةً، وأنكرَ الأوجُهَ الأخرى التي حُمِلَتْ عليها؛ لأن حملَها على أحدِها يجعلها سائغةً عندَ كُلِّ العرَب ، إذ تقديمُ الخبرِ ، والإبدالُ ، لا يختصانِ بلغة قومٍ بأعيانهم ، وقد نَصَّ الأئمةُ على أن تلك اللغةَ لغةُ قومٍ معينينَ [٣ ، ٢ / ١٠٦].

وهذا منهجٌ قويمٌ؛ ولو جعله مطردا في كتابه كله لما تطرق إليه اضطراب، ويُمكن أن نَتَبَيَّنَ التدافع لديه من عَرْضِ أُمُورٍ:

أحدُها: قولُه: «فأما قولُه:

*** خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وفَا * (١٨)**

---

(١٦) وهي قراءة عيسى بن عمر، كما في مختصر ابن خالويه / ١٣١، والجحدريّ، كما في [١٩ ، ٧ / ٤٤٠، وجاءت بلا نسبة [٢٤، ٢ / ٤٢٥]، [٢٥ ، ٤ / ٣٦٢، [٣٩ ، ٢ / ١١١٤]، [٢١ ، ٢ / ٤١٤]، [٢٣ ، ٣ / ٣٥٧]، وقد عزاها ابن هشام إلى الحسن [٣١، ١ / ٣٨٥].

(١٧) من الطويل، لم يُعْرَفْ قائلُه، وتمامُه:

*** فَلَمْ يَعْدَمْ وَلاءً ولا نَصْرًا ***

ينظر البيت في: [٣٠ ، ٣ / ١٧٢]، [٣١ ، ١ / ٣٨٥]، [٤٠ ، ٢ / ١٨٢].

فشاذٌّ، والإضافةُ مَنويَّةٌ (١٩)، أي: خياشِيمَها وفَاها» [٣ ، ١ / ٤٠ – ٤١].

ولا بُدَّ أولًا من معرفةِ الشذوذ هنا هَلْ هو في كون الإضافةِ منويَّةً ؟ وحينئذ يَلزمُ تَشْذِيذُ نِيَّةِ الإضافةِ في «قَبْلُ» و «بَعْدُ» ونحوِهما، أو في كونِ الحذفِ دُونَ نيةِ إضافةٍ، وحينئذٍ فلا معنى لذِكْرِه النِّيَّةَ، أو في كونِه مخالفًا للقياسِ، وحينئذٍ فإما أن يكون مَسموعًا مقبولًا، وما قُبِلَ من العرَبِيِّ المتقدمِ يَجِبُ أن يُقْبَلَ من العرَبِيِّ المتأخِّرِ، وإما أن يكونَ غير مَقبولٍ، فيكونَ مَعنى الشُّذوذِ هنا الخَطأَ.

الثَّانِي: قوله: «وأمَّا قولُه تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ[يوسف / ٩٠] - في قراءةِ قُنْبُلٍ (٢٠) - فقِيلَ: «مَنْ» موصولةٌ، وتَسْكِينُ «يَصْبِرْ» إما لِتَوالي حركاتِ الباءِ والراءِ والفاءِ والهمزةِ ، أو على أنه وَصَلَ بِنِيَّةِ الوقفِ ، وإما على العطف على المعنى، لأن «مَن» الموصولةَ بمعنى الشرطيَّةِ؛ لعمومِها وإبهامِها» [٣ ، ١ / ٨٠].

ويَلْزَمُ من التخريجين الأَوَّلَينِ تَجويزُهما في السَّعَةِ، فلِكُلِّ أَحَدٍ أن يُسَكِّنَ الراءَ في «عُمَر» مِن قولنا: جاءَ عُمَرُ وبكرٌ، لأجل التوالي أو نِيَّةِ الوقف، وهذا مردودٌ بإجماعِ (٢١) النَّحويّينَ (٢٢) .

---

(١٨) من الرجز، للعجاج، وذكر في الخزانة أن تمامه:

*** صَهْبَاءُ خُرْطُومًا عُقَارًا قَرْقَفَا ***

وهو في الديوان عَجُزٌ، وصدرُه:

*** حَتَّى تَنَاهَى فِي صَهَارِيجِ الصَّفَا ***

وقبله:

فَشَنَّ فِي الإِبْرِيقِ مِنْهَا نَزَفَا مِنْ رَصَفٍ نَازَعَ سَيْلًا رَصَفَا

و« تناهى »: انتهى، و« صهاريج الصفا »: نقر في أرض مرصوفة بالحجارة، و« شن »: مزج، والنزف: الماء، و« الرَّصَفُ »: الحجارة المرصوفة المتماسكة، أي حتى انتهى النزف إلى صهاريج من حجارة، وهذا أدعى ألا يخالطه طين، فهو صاف من الكدر، وأما ما ساقه البغدادي فهو عجز لبيت آخر، وصدره:

*** فَغَمَّهَا حَوْلَيْنِ ثُمَّ اسْتَوْدَفَا ***

و « صهباء » في رواية البغدادي فاعل لـ « خالط » فهو مرفوع، وعلى رواية الديوان مفعول لـ « استودفا »، فهو منصوب، والصهباء: الخمر، سميت بذلك لصُهْبَتِها، والصهبة: الشقرة، قال طرفة: صهابية العثنون »، والخرطوم: أول ما يجري من العنب قبل أن يُداس، العُقار: الخمر، والقرقف: الخمر الباردة، سميت بذلك لأنها تجعل شاربها يقرقف، أي: يرتعد، فإن القرقفة: الرِّعدة.

ينظر البيت في: [٤١، ٣٧١]، [٣٠ ، ١ / ١٥٢]، [٣١ ، ١ / ٦٢]، [٣٢ ، ١ / ٦٢].

(١٩) في نُسْخَةِ « أوضح المسالك » المفردة – نشر محمد محيي الدين عبد الحميد – [٣ ، ١ / ٤٠ – ٤١]: « فشاذٌّ، أَو الإضافةُ مَنويَّةٌ »، وفي نُسْخَةِ « التصريح » [٣١، ١ / ٦٢] و « ضياء السالك » [٤٨، ٦١]: « فشاذٌّ، والإضافةُ مَنويَّةٌ »، قال الدنوشري: « قد يقال: إن بينه وبين قوله « والإضافة منوية » نوعَ تناف، كذا قيل، ويرد بأن قوله: « والإضافة منوية » بيان لتسهيل الشذوذ »، ومما يدل على أن « أو » متصحفة: أن نية الإضافة لا تخرج الكلمة من الشذوذ.

(٢٠) قرأ بها قنبل عن ابن كثير وصلا ووقفا، ينظر: [٤٢، ١٣١]، [٤٣، ١١١]، [١٩ ، ٥ / ٣٤٢]، [٤٤، ٢ / ٢٩٧]، [٤٥، ٢ / ١٥٣].

(٢١) وإنما جوز ذلك من اللغويين من لم يعد في النحويين، وهو قطرب. ينظر [٤٧، ٧٠].

وأَخَفُّ [٢٣] مما أَخَذَ بِهِ ابنُ هِشَامٍ: أن يُحْمَلَ على اللُّغَةِ التي تَجْزِمُ المعتلَّ بالسكونِ المقدَّرِ [٢٤] على حرفِ العِلَّةِ مع بقائِه [٤٧ ، ٤ / ٤٤٨]، [٣٩ ، ٢ / ٧٤٤]، [٣١ ، ١ / ٨٨]، [٤٨، ١ / ٨٩]، مَعَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ يَنْفِي أَنْ تُحْمَلَ الآيةُ عليهِ؛ لأَنَّه مِمَّا يَجِيءُ في الشِّعْرِ خَاصَّةً [٤٨، ٤/ ٤٤٨].

الثَّالِثُ: أنَّ لَحَاقَ لامِ الابتداءِ لخبرِ المبتدأ في قول الشَّاعِرِ:

*** أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ *** [٢٥]

مَرْدُودٌ عندَ ابن هشامٍ، إلا أنه لم يصفه بالضَّرورة، لأن له لديه أحدَ تأويلينِ: فإنه حَمَلَه إما على تقديرِ مبتدأ، أي: لَهِيَ عَجوزٌ، وإما على زيادةِ اللامِ [٣ ، ١ / ٢١٠ – ٢١١].

وهذا يَعنِي: أنَّ هذينِ التَّقديرين سائغانِ لَدَيهِ، وإلا لما قَدَّرَهما، وإذا كانا سائغينِ في تخريج قولِ عربِيٍّ من أهلِ الفَصاحَةِ وَجَبَ أن يكونا سائغين في تخريجِ قولِ كُلِّ متكلِّمٍ بمِثْلِ ذلك؛ فإن الجائزَ للعربِيِّ المتقدِّم لا بُدَّ أن يجوز للعربِيِّ المتأخِّرِ، وإلا كان المتأخِرُ أقوى من العربِيِّ

---

(٢٢) فإن قال قائل: إن تخريج المنقول على وجه صحيح لا يقتضي وجوب تسويغ القياس عليه، فالجواب: أن الاعتراض منصب على هذه القاعدة التي تمنع القياس على وجه صحيح، والبحث إنما أقيم لأجل مناقشة هذه القاعدة وأمثالها.

ويرى أحد الأَفَاضِلِ المهَرَةِ بالصنعة أن ابن هشام اجتهد في تقريب ذلك إلى القياس لكونه ورد في آية، حتى لا يظن بها الخطأ، ولو كان الأمر في غيرها لما تكلف ذلك.

وهذا اتجاه سام، يغري بالأخذ به، ولكن يشكل عليه أنا إذا حملناه على وجه صحيح، فإما أن يقال: إن القرآن ورد بوجه صحيح، لا يمكن القياس عليه، ولا تعليل لذلك إلا أنه وجه ضعيف، وهذا لا يليق بالقرآن، وإما أن يقال: إنه وجه صحيح قوي، فيرد السؤال: لِمَ لَمْ يَصِحَّ القياسُ على الوجه الصحيح ؟

وأما إذا خطئت الآية الشاذة، فالخطأ راجع إلى من قرأ بها فقط، وهذا لا محذور فيه.

(٢٣) والتعبير بالأخف لا يعني أنه مقبول.

(٢٤) يرى بعض أهل الصنعة أنه لا يصح أن يقال: « بالسكون المقدر »، لأن السكون لا يتقدر، مع أني لا أرى مانعا من ذلك، فإن لدى النحويين حركة، وسكونا، وعلامة، ولا يصح أن تقول: هذا حرف محرك بالسكون، لأن السكون والحركة نقيضان، فلا يجتمعان معا في مكان واحد، في زمن واحد، ولا يرتفعان معا، فإن السكون هو انتفاء الحركة، فهو عدم، والحركة وجود، ولكن السكون يوصف بالعلامة، فتقول: حركة الجسد علامة الحياة، وسكونه علامة الوفاة، فلا مانع أن تقول: أقدر السكون على الحرف المحذوف، لأن التقدير معناه الافتراض، وهو صالح للأمر الوجودي، والأمر العدمي، فإنك تقول: أَفْتَرِضُ أو أُقَدِّرُ أن زيدا موجود، ويقول الآخر: أَفْتَرِضُ أو أُقَدِّرُ أنه غير موجود، قال أبو =البركات الأنباري: « فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما، وتركت صبغ الآخر؛ لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر ؟ ». ينظر [٢٨ ، ١ / ٤٦].

(٢٥) من الرجز، قال العيني: « قائله هو رؤبة بن العجاج ، ونسبه الصغاني إلى عنترة بن عروس، وهو الصحيح »، وتمامه:

*** تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ ***

و « أم الحليس » كنية امرأة، و الشهربة، العجوز الكبيرة الفانية، وجاء في التعليق على أبيات المفصل: « وأراد من رضاها بعظم الرقبة بدل اللحم أنها خرفت، فهي لا تميز بين الحسن والقبيح، وذلك لأن لحم الرقبة مرذول مستقذر عندهم ».

ينظر الشاهد في: ملحقات ديوانه [٤٩، ١٧٠]، [٢٩ ، ٣ / ١٣٠]، [٢٦ ، ٣٠٤، ٣٠٧]، [٣٠ ، ١ / ٥٣٧]، [٣٢ ، ٤ / ٣٢٨].

الفَصِيحِ، وهذا ما لا يَرتضيه أحدٌ من أهلِ العربيَّةِ، فكان لكلِّ متأخِّرٍ أن يقول - لابنِ هشام ولكل من سَلَكَ هذا المَسْلَكَ -: جَوِّزْ لنا هذا الأسلوبَ وتَأَوَّلْ لنا ما شِئتَ، ولهذا فالمَخْرَجُ من ذلك أن يُحْمَلَ ذلك على أنَّ الشَّاعِرَ تَقَصَّدَ أن يَأْخُذَ بغَيْرِ الصَّوَابِ لأَجْلِ الاضْطِرَارِ، ويُتَلَطَّفَ في التَّعبير فيقالَ: البيتُ ضَرورةٌ، ولا يُقَدَّرَ له تقديرٌ صَحِيحٌ في الوَقْتِ الَّذِي يُمْنَعُ مِن الأَخْذِ بِهِ، إذ لا يليق أن يُقَالَ: هذا صَحِيحٌ لا يَجوزُ استعمالُه (٢٦) .

الرَّابِعُ: أنه اشتَرَطَ لإعمالِ «ما» الحجازيةِ عدمَ وجود «إنِ» الزائدةِ، فاضطُرَّ إلى تَخْرِيجِ روايةِ يَعقوبَ بنِ السِّكِّيتِ:

*** بَنِي غُدَانَةَ ما إنْ أَنْتُمُ ذَهَبَا *** (٢٧)

- بالنَّصْبِ – على أنَّ «إنْ» مؤكِدَةٌ لـ «ما»، لا زائدةٌ [٣ ، ١ /٢٧٤ – ٢٧٦].

ومعلومٌ أنه إذا جازَ إعمالُها مع وجودِ «إنْ» بِنِيَّةِ أنها مؤكِدَةٌ؛ فإن هذا يعني عدمَ الإنكارِ على أحدٍ نَصَبَ في كلامِه مع وجودِها، لأنه سيَدَّعِي أنها مؤكدةٌ لا زائدةٌ، وحينئذ فكان الأَوْلى أن يكون تقديرُه هذا حافزًا لأن يُنْكِرَ هذا الشرط (٢٨).

الخَامِسُ: اشتراطُه لنَصبِ خَبَرِ «ما» ألاَّ يُنْقَضَ بـ «إلاَّ»، فإنه لأجلِ ذلك أَوْجَبَ الرفعَ في قولِ الله تعالى: چ ب ب ب ٻ چ[القمر / ٥٠]، لكنه اصطدَمَ بقول الشَّاعِرِ:

*** ومَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ *** (٢٩)

فاضطُرَّ إلى تخريجِه على أنه من بابِ «ما زيدٌ إلا سَيرًا»، أي: إلا يَسيرُ سَيرًا، فقدَّرَهُ: إلا يَدورُ دَوَرَانَ مَنْجَنُونٍ [٣ ، ١ /٢٧٦ – ٢٧٨].

ومُرَادُهُ: أنه مفعولٌ مطلَقٌ، وعاملُه خبرٌ عن اسمِ ذاتٍ، فيكونُ الدهرُ محمولًا على أنه ذاتٌ.

---

(٢٦) لربما فهم أحد أن الباحث ينكر بعض الأساليب العربية الصحيحة، وليس الأمر كذلك، بل المراد أن كل استعمال صحيح يجب أن يُجَوَّزَ وأن يجعل له درجة في الفصاحة، فيقال: هذا جائز على ضعف، أو جائز على قلة في الاستعمال، أو نحو ذلك.

(٢٧) من البسيط، لا يعرف قائله، وتمامه:

*** ولا صَرِيفًا ولكن أَنْتُمُ الخَزَفُ ***

و « بنو غدانة »: حي من يربوع من بني تميم. [٥٠ ، ٢٢٤، ٢٢٦]، [٣٢ ، ٢ / ١٢٤].

=و« الصَّرِيفُ » – بفتح الصاد وكسر الراء، وقيل بفتحهما–: الفضة، و « الخزف »: ماعمل من الطين وشوي بالنار حتى كان فخارًا. ويروى: « ما إن أنتم ذهبٌ ولا صريفٌ »، على الأصل، ويروى: « حقًّا لستم ذهبًا »، ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين.

ينظر البيت في: [٥١، ٣ / ٣٤٣]، [٥٢ ، ١ / ٣٧٠]، [٥٣ (صرف) ٩ /١٩٠]، [٥٤ ، ١ / ٢٦٧]، [٢٦، ٣٨، [٣٠ ، ٢ / ٩١]، [٣١ ، ١ / ١٩٦]، [٤٠ ، ١ / ٢٤٧]، [٣٢ ، ٢ / ١٢٤].

(٢٨) أو ينكر صحة تأويل البيت طردا للقاعدة.

(٢٩) من الطويل، لا يعرف قائله، وتمامه:

*** ومَا طَالِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبا ***

و« المنجنون »: دولاب الماء، وروي: « أرى الدهر إلا منجنونا » ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

ينظر البيت في: [٥٢ ، ١ / ٣٧٤]، [٥٤ ، ١ / ٢٦٧]، [٢٦ ، ١٠٢]، [٣١ ، ١ / ١٩٧]، [٣٠ ، ٢ / ٩٢]، [٤٠ ، ١ / ٢٤٨]، [٣٢ ، ٢ / ١٢٩].

ويلزَمُه – لأجلِ ذلك – أن يُجَوِّزَ نَصْبَ الخبرِ ولو فُصِلَ بـ «إلاَّ»، كما في الآيةِ، فيُقال - في غير القُرْآنِ -: ومَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةً، أي: وما أمرُنا إلا يأتي إتيانةً واحدةً، فيكون النصب حينئذ جائزًا في كلِّ مثال، لكنه تارة نَصْبٌ بـ «ما»، وتارة نَصْبٌ بفعل مقدر، فلا معنى لقولِهِ: «فلذلك وَجَبَ الرفعُ» [٣ ، ١ /٢٧٦] (٣٠).

السَّادسُ: قولُه في الشَّرْطِ الأخيرِ لإعمالها - وهو تأخِيرُ الخبرِ -: «وأما قولُه:

*** إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ *** (٣١)

فقالَ سيبويهِ: شاذٌّ، وقِيلَ: غَلَطٌ.. وقِيلَ: مثلَهم مبتدأٌ(٣٢).. وقِيلَ: مثلَهم حالٌ، والخبرُ محذوفٌ..»، ولم يَخْتَرْ أحدَها، وقد بدا عليه قبولُه لها في الجملةِ، وأنَّ البيتَ ليس على بابِهِ، ولهذا اشتَرَطَ هذا الشَّرْطَ [٣ ، ١ /٢٧٩ – ٢٨٢].

فإذا كان البيتُ – لديه (٣٣) - ليس على بابِهِ؛ فإنَّ رِضاه بحَمْلِ البيتِ على غير ظاهرِهِ يَعني أنه إما غَلَطٌ - وهو الذي عبر عنه سيبويه في رأيي بالشُّذُوذِ - وإما محمولٌ على تأويلٍ صَحِيحٍ، فإن كان يراه غَلَطًا فلِمَ يَرتضِي تقديرَه مبتدًا أو حالًا ؟ وإن كان يحملُه على تأويلٍ صحيحٍ فَلِمَ لَم يُجَوِّزِ التقديمَ لغيرِ الفرزدقِ على هذا التأويلِ ؟

السَّابِعُ: إيجابُه أن يكونَ معمولا «لاتَ» العاملةِ عمل «ما» زَمَانَينِ، فإنه لتأكيدِ هذا الشَّرْطِ أَوَّلَ قولَ الشَّاعِرِ:

*** يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لاتَ مُجِيرُ *** (٣٤)

على أنَّ «مجيرُ» مرفوعٌ بالابتداءِ، أو بالفاعليةِ، والتقديرُ: حينَ لاتَ له مجيرٌ، أو يَحْصُلُ له مجيرٌ، و «لاتَ» حينئذٍ مُهْمَلَةٌ ينظر [٣ ، ١ /٢٨٧ – ٢٨٩].

فإن كان مرادُه أن هذا الاستعمالَ جائزٌ لكلِّ أحدٍ على هذا التأويلِ فحَسَنٌ، وإن كان مرادُه أنه غيرُ جائزٍ لغيرِ صاحبِ هذا الشعرِ؛ لم يُقْبَلْ منه وقد تأَوَّلَه تأَوُّلًا صحيحًا، بل كان الأصحَّ – حينئذٍ - أن يقولَ: يَجوزُ أن يكونَ المعمولانِ زَمانَينِ، وتكونُ «لات» حينئذ عاملةً، أو يكونَ الاسمُ غيرَ زمانٍ، فيكونُ العملُ لغيرِ «لاتَ».

---

(٣٠) وينظر من جوزه [٥٥، ١١٩].

(٣١) من البسيط، للفرزدق، وصدره:

* فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ *

=ويروى: « قَدْ أَعَادَ اللهُ دَوْلَتَهُم ».

ينظر البيت في: [٥٦، ١ / ١٨٥]، [٥٧ ، ١ / ٦٠]، [٥٨ ، ٤ / ١٩١]، [٥٩ ، / ٢٨٦]، [٥٢ ، ١ / ٣٧٣]، [٥٤ ، ١ / ٢٦٧]، [٦٠ ، ١ / ٢٨١]، [٣٠ ، ٢ / ٩٦]، [٣١ ، ١ / ١٩٨]، [٤٠ ، ١ / ٢٤٨].

(٣٢) والفتحة حركة بناء؛ لإضافة « مثل » – وهو اسم مبهم – إلى مبني.

(٣٣) ولدى غيره ممن سبقوه إلى ذلك.

(٣٤) من الكامل، للشمردل الليثي، أو لعبد الله التيمي، وصدره:

* لَهَفِي عَلَيْكِ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ *

ورواه ابن هشام في المغني بلفظ: « يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ ليسَ مُجِيرُ ».

ينظر البيت في: [٢٦ ، ٨٢٥]، [٣٠ ، ٢ / ١٠٣]، [٣١ ، ١ / ٢٠٠]، [٤٠ ، ١ / ٢٥٦].

الثَّامِنُ: أنه لما مَنَعَ مجيءَ خبر أفعال المقاربة والرجاء والشروع مفردًا؛ التَزَمَ تأويلَ قول الله تعالى: چ ڳ ڳ چ [ص / ٣٣]، فقال: «الخبرُ محذوفٌ، أي: يَمْسَحُ مَسحًا» [٣ ، ١ / ٣٠٤].

ولا يخفى أن هذا التأويلَ إما أن يكون صحيحًا، وحينئذٍ يقال: ألا يجوز لكلِّ مُتَكَلِّمٍ الإخبارُ عن هذه الأفعالِ بمَصْدَرٍ مفردٍ ، فيكونُ النَّحويُّ مقدِّرًا له

فِعلاً ؟ وإما أن يكون غيرَ صَحيحٍ، وحينئذ يَمْتَنِعُ تخريجُ كلامِ الله عليه.

لكنْ لما لم يكن ثَمَّةَ خلافٌ في صِحَّتِهِ انتفى الاحتمالُ الثَّانِي، فلم يبقَ إلا أن يُجَوَّزَ مجيئُه مُفْرَدًا، وأن يكون ذلك المفردُ مَصْدَرًا، أو ما يَنُوبُ مَنَابَهُ، حتى يَتَسَنَّى تقديرُ فِعْلٍ له.

وإذا كان الأمر كذلك لم يسغ لنا الحكمُ بأن الإخبارَ بالْمَصْدَرِ المفردِ هنا ضَعِيفٌ أو غيرُ مَقِيسٍ، وإلا وَجَبَ أن يكونَ بعضُ القرآنِ غيرَ فَصِيحٍ، أو شاذًّا، وهذا في غايةِ القُبْحِ [٣٥].

التَّاسِعُ: أنه قَرَّرَ أن «أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ» المصحوبَ بـ «أل» يجب ألا يُصْحَبَ بـ «مِنْ»، ثم قال: «فأما قولُ الأعشى:

*** ولَسْتَ بالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى *** [٣٦]

فَخُرِّجَ على زيادةِ «أل»، أو على أنها [أي: «مِنْ»] متعلقةٌ بـ «أَكْثَرَ» نكرةً محذوفًا مُبْدَلًا من «أكثر» المذكور» [٣، ٣ / ٢٩٥ – ٢٩٦].

فسَوْقُه للتَّخريجينِ دُونَ تَعقيبٍ يَدلُّ على رضاه عن أحدِهما على الأَقَلِّ، وهذا

يُسوِّغُ أن يَجْمَعَ بين «أل» و «من» مَنْ نَوَى أحدَ التقديرينِ، فكان الأَصَحَّ ألا يُقَرِّرَ امتناعَ «مِنْ» هنا وهو يُجَوِّزُها على هذينِ التَّقديرينِ.

العَاشِرُ: أنه في باب «المُعَرَّفِ بِالأداةِ» حَمَلَ زيادةَ اللام في قولِ العرَب: «ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ» على الشُّذُوذِ، وأَلْحَقَهُ بِمَا كَانَ خَاصًّا بِالضَّرُورَةِ مِنْ جِهَةِ الحُكْمِ، فَإِنَّهُ قَالَ: «وإِمَّا عَارِضَةٌ: إِمَّا خَاصَّةٌ بِالضَّرُورَةِ... ويُلْحَقُ بِذَلِكَ مَا زِيدَ شُذُوذًا، نَحْوُ قَولِهم: ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ» [٣ ، ١ /١٨٢].

ثم قال في باب «الحال»: «فإن وَرَدَتْ بلفظِ المَعرِفةِ أُوِّلَتْ بنكرةٍ، قالوا.. ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ، أي: مُتَرَتِّبِينَ» [٣ ، ٢ /٣٠٣].

فإذا كان مِثْلُ هذا محمولًا - عندَه - على تأويلٍ صَحيحٍ، فكَيفَ يَصِحُّ له وَصْفُهُ بالشُّذُوذِ، ومَنْعُ المتأخِّرِينَ من استعمالِهِ ؟

الحادِي عَشَرَ: أنه لما ذَكَرَ احتجاجَ الكوفيين - لتَقديمِ الفاعلِ على عاملِه - بقولِ الزَّبَّاءِ [٣٧]:

---

(٣٥) لا يدخل تحت هذا حديث العلماء عن تصريف الكلمات، فإن العرب قد تختار لكلمة ترك الإعلال لعلة معنوية، كما في قولهم: أغيمت السماء، وأغيلت المرأة، واستنوق الجمل، ومثل ذلك ما جاء في قول الله تعالى: چ ئې ئى ئى چ المجادلة / ١٩.

(٣٦) من السريع، للأعشى، وتمامه:

*** وإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ ***

ينظر الشاهد في: [٦١، ١٨١]، [٢٩ ، ٦ / ١٠٣]، [٢٦ ، ٧٤٤]، [٣١ ، ٢ / ١٠٤]، [٣٢ ، ٣ / ٤٨٩]، [٤٠ ، ٣ / ٤٧].

(٣٧) بنت عمرو بن ظَرِب، العمليقية، من العماليق، وكان أبوها عمرو ملك العرب بأرض الجزيرة ومشارف الشام، قتله جذيمة الأبرش في معركة =بالشام، ثم تولت بعده ابنته الزباء، وطمع جذيمة في ملكها، فقصدها، لكنها قتلته، فأراد عمرو بن جذيمة الأخذ بثار أبيه، فغزاها، وحاصرها في سرداب لها، فمصت خاتمها – وكان فيه سم – وقالت: « بيدي لا بيد عمرو ».

*** مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا * (٣٨)**

قال: «وهو عندَنا ضَرَورَةٌ» [٣ ، ٢ / ٨٦ – ٨٨] .

فكان ذلك منه سائغًا، لكنه قال بعد ذلك: «أو مَشْيُها مبتدأٌ حُذِفَ خبرُه، أي: يَظْهَرُ وَئِيدًا، كقولهم: حُكْمُكَ مُسَمَّطًا، أي: حكمُك لك مُثْبَتًا، قِيلَ: أو مَشْيُها بَدَلٌ من ضميرِ الظَّرفِ» [٣ ، ٢ / ٨٨].

فذَكَرَ له وجهينِ من التأويلِ ليَخْرُجَ بالبيتِ من الدلالةِ على جوازِ تقديمِ الفاعل، ولا يخفى أن ما كان له وجهٌ مقبولٌ لا يصحُّ الحكمُ عليه بالضَّرورةِ، فإن الضرورةَ تَعني الخطأَ – على ما مَرَّ - فكان الأحرى أن يُخَطِّئَ الكوفيينَ في تقديرِه فاعلًا لوجودِ احتمالينِ آخرينِ في البيتِ، دُونَ تَعَرُّضٍ إلى الضَّرورةِ، فإن الحكمَ بالضرورة مع وجود احتمالٍ صحيحٍ تَعَدٍّ على العربِيِّ المتكلِّمِ به.

الثَّانِي عَشَرَ: أن حَذْفَ المصدرِ الواقعِ نائبَ فاعلٍ ممتنعٌ عنده، فلا يُصَحِّحُ نحو: سِيرَ، أي: السَّيرُ، قال: «فامتناعُ: سِيرَ – على إضمارِ «السيرُ» – أَحَقُّ، خلافًا لمن أجازَه، وأما قوله:

*** وقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيكَ ويُعْتَلَلْ * (٣٩)**

فالمعنى: ويُعْتَلَلِ الاعتلالُ المعهودُ، أو اعتلالٌ، ثم خَصَّصَهُ بـ «عليك» أخرى محذوفة للدليلِ» [٣ ، ٢ /١٤٢ – ١٤٤].

فالمفارَقَةُ – هاهنا - ظاهرةٌ؛ فإن «سِيرَ» و «يُعْتَلَلْ» لا فَرْقَ بينهما، إلا أن الثانيَ واردٌ عن فَصِيحٍ، والأولَ لم يرد عن أحدٍ من العرَب، فساغ لديه أن يَتَأَوَّلَ للثاني دُونَ الأول.

الثَّالِثَ عَشَرَ: أنه متى أُضِيفَ «أَفْعَلُ التَّفضيلِ» إلى نكرةٍ؛ لَزِمَ – في رأيه - مطابقةُ النكرةِ للموصوفِ، نحو: الزيدان أفضلُ رَجُلينِ، والزيدون أفضلُ رجالٍ، وهندٌ أفضلُ امرأةٍ، قال: «فأما: چڈ ڈ ژ ژ ڑ چ [البقرة / ٤١] فالتقديرُ: أَوَّلَ فَرِيقٍ كافرٍ به» [٣ ، ٣ /٢٩٧].

ومُرَادُهُ: أن الفريقَ جمعٌ من حيث المعنى، فهو مطابِقٌ للواو، ولا يخفى أن هذا يُسَوِّغُ الإضافةَ إلى غير مطابِقٍ لمن أراد تقديرَ لفظٍ مطابِقٍ، وحينئذ فهذا الشَّرْطُ لم يَكُنْ دَقِيقًا، بَل الأَصَحُّ أن يقالَ: لَزِمَتْ مُطَابَقَةُ النَّكِرَةِ للمَوْصُوفِ لَفْظًا ومَعْنًى، نحوُ: الزيدانِ أفضلُ رَجُلينِ، أو مَعْنًى فَقَطْ، كالآية.

ينظر: [٦٢، ١ / ٣١٢ –٣١٦]، [٣٠ ، ٢ / ٤٤٨ – ٤٥٠].

(٣٨) من الرجز، قال العيني: « قائلته هي الخنساء.. وجمهور أهل اللغة على أن هذه الأبيات إنما قالتها الزباء »، وتمامه:

*** أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا ***

و « الوئيد »: البطيء، و « الجندل »: الصخر.

ينظر الشاهد في: [٦٣، ٢ / ٨٥]، [٢٦ ، ٧٥٨]، [٣٠ ، ٢ / ٤٤٨]، [٣١ ، ١ / ٢٧١]، [٤٠ ، ٢ / ٤٦].

(٣٩) من الطويل، لامرئ القيس، وقال العيني [٣٠، ٢ / ٥٠٧ – ٥٠٨]: « قيل: إن قائله علقمة بن عبدة التميمي... والصحيح أنه من قصيدة امرئ القيس ».

*** يَسُؤْكَ وإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ ***

و « تَدْرَب »: يكون لك دربة ومراس.

ينظر الشاهد في: [٦٤، ٤٢]، [٢٦ ، ٦٧٠]، [٣٠ ، ٢ / ٥٠٦]، [٣١ ، ١ / ١٨٩]، [٤٠ ، ٢ / ٦٥].

الرَّابِعَ عَشَرَ: اشتراطُه لإعمالِ «إذَنْ» أن تَتَصَدَّرَ، فإنه قال: «فإن وَقَعَتْ حشوًا أُهْمِلَتْ.. وأما قولُه:

*** إنِّـي إذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا * (٤٠)**

فضرورةٌ، أو الخبرُ محذوفٌ، أي: إنـي لا أستطيعُ ذلك» [٣ ، ٤ / ٤١٦].

ومُرَادُهُ: أن القاعدةَ تَقتضـي خلافَ النَّصـبِ، فإن النصبَ هنا لا يكون إلا اضطرارًا، لأن القافيةَ منصوبةٌ، أو على تأويلِ حذفِ الخبرِ، فلا تكون «إذن» حينئذٍ حَشوًا.

وفيه نَظَرٌ؛ فإنه - بتسليمِه صحةَ تقديرِ الخبرِ – قد تَجَنَّى على الشَّاعرِ بحَمْلِ كلامِه على الضَّرورةِ - وهي الخَطَأُ على ما مَرَّ - مع احتمالِ تأويلٍ صَحِيحٍ.

الخَامِسَ عَشَرَ: إنكارُه على ابنِ مالكٍ والفَرَّاءِ إطلاقَهما تَجْوِيزَ أن يكونَ ما تلا شرطًا وقَسَمًا - من جوابٍ - جوابًا للشَّرْطِ، أي: سَواءٌ تَقدَّمَ الشَّرْطُ على القَسَمِ أو تَأَخَّرَ عنه، وسواءٌ تَقَدَّمَ عليهما ذو خَبَرٍ، أو لم يَتَقَدَّمْ، فقَرَّرَ أنَّ الجَوَابَ - إن لم يَتقدم ذو خبرٍ، أولم يَسْبِقِ الشرطُ القَسَمَ - يكونُ للقَسَمِ وجوبًا، قال: «وقولُه:

لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ اليَومَ صَادِقًا
أَصُمْ فِي نَهَارِ القَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا (٤١)

ضَرُورةٌ، أو اللامُ زائدةٌ» [٣ ، ٤ / ٢١٩].

ويُقَالُ - في هذا - ما قيل في المسألةِ السابقةِ، بل يُقالُ لابنِ هِشامٍ: جَوِّزْ ذلك لكلِّ أحدٍ، وقَدِّرْ زيادةَ اللامِ.

السَّادِسَ عَشَرَ: أنه لما منَعَ من التَّاءِ في «فَعُولٍ» بمعنى «فاعِلٍ» قال: «وأما: «امرَأَةٌ عَدُوَّةٌ» فشاذٌّ، محمولٌ على «صَدِيقة»..» [٣ ، ٤ /٢٨٧].

ففي هذه العِبارة تَعَارُضٌ؛ فإنه لو حُمِلَ على «صَدِيقةٍ» لما صار شاذًّا، أيْ: أَنَّه إنْ كَانَ على تَقْدِيرٍ مَقْبُولٍ لم يَصِحَّ وَصْفُهُ بِالشُّذُوذِ.

الفصل الرابع: اخْتِلافُ مَوْقِفِهِ فِي تَفْسِيرِ الضَّرُورَةِ

مَا كَانَ مُطَّرِدًا في القِيَاسِ والاسْتِعْمَالِ، نَحْوُ: «قامَ زيدٌ»، أو مُطَّرِدًا في الاسْتِعْمَالِ شَاذًّا في القِيَاسِ فَقَطْ، نحوُ: «اسْتَحْوَذَ»؛ لا يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِالضَّرُورَةِ، لأَنَّهُ جَارٍ عَلى كَلامِهِم، وأمَّا الشَّاذُّ في القِيَاسِ والاسْتِعْمَالِ، نَحْوُ: «مَصْوُونٍ»؛ فقد تَبَيَّنَ - فِيمَا مَضَى [ص ٦] - تَشْدِيدُ ابنِ جِنِّي فِيهِ

---

(٤٠) من الرجز، لم أجد أحدا من المصنفين عزاه إلى قائل بعينه، بل جل شراح الشواهد ذكروا أنه لا يعرف قائله، قال العيني: « لم أقف على اسم راجزه »، وقال البغدادي: « والشعر لم ينسبه أحد إلى قائله »، ولكن عبد السلام هارون عزاه [٦٥، ٤٧٦]، إلى رؤبة، وليس في ديوانه، وقبله:

*** لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا ***

و « الشطير »: المقطوع عن ذويه، وقوله: « أو أطيرا » يريد به: أنزح بعيدا، كما تفعل الطير.

ينظر البيت في: [٢٤، ٢/ ٣٣٨]، [٢٨ ، ١ / ١٧٧]، [٦٦ ، ٣٣٧]، [٢٩ ، ٧ / ١٧]، [٥٢ ، ٤ / ٢١]، [٥٤ ، ٢/ ٢٣٨]، [٢٦ ، ٣١]، [٣٠ ، ٤ / ٣٨٣]، [٣١ ، ٢/ ٢٣٤]، [٤٠ ، ٣ / ٢٨٨].

(٤١) من الطويل، لامرأة من عقيل.

ينظر البيت في: [٢٦ ، ٣١٢]، [٣٠ ، ٤ / ٤٣٨]، [٣١ ، ٢ / ٢٥٤]، [٤٠ ، ٤ / ٢٩]، [٣٢ ، ٤ / ٥٣٨].

بما يُوحِي أَنَّهُ خَطَأٌ مِنَ الكَلامِ، وأمَّا المُطَّرِدُ في القِيَاسِ الشَّاذُّ في الاسْتِعْمَالِ، نَحْوُ: «اسْتَحَاذَ»؛ فإنْ وَقَعَ في الشِّعْرِ، كَانَ عَلى خِلافِ الأَصْلِ، أَيْ: أَنَّهُ مُخَالِفٌ لكَلامِهِم، والشَّاعِرُ المُتَكَلِّمُ بِهِ يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ أَخْطَأَ كَلامَهُم اضْطِرَارًا.

وعَلى ذَلِكَ فَمَا يُضْطَرُّ إليه الشَّاعِرُ لا يخلو أن يكونَ صَحِيحًا بتأويلٍ - ولِذَلِكَ كَانَ وَاجِبًا على النَّحْوِيِّ أَنْ يَبْذِلَ جَهْدَهُ في تَوْجِيهِ النُّصُوصِ - أو مِنْ جِنْسِ «اسْتَحَاذَ» أو «مَصْوُونٍ» مِنْ جِهَةِ الشُّذُوذِ، أيْ: أَنَّ مَا حَكَمَ عَلَيهِ نَحْوِيٌّ بِالضَّرُورَةِ فلا بُدَّ أن يكونَ مِن الشَّاذِّ في القِيَاسِ والاسْتِعْمَالِ، أو مِنَ الشَّاذِّ في الاسْتِعْمَالِ فَقَطْ، وقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا خَطَأٌ، وما كَانَ خَطَأً فَلا تَأْوِيلَ يُصَحِّحُهُ، ولَكِنَّ النَّحْوِيِّينَ المُتَقَدِّمِينَ – تَأَدُّبًا مَعَ العَرَبِيِّ الفَصِيحِ - اخْتَارُوا لَفْظًا يَدُلُّ على عَدَمِ صِحَّةِ التَّرْكِيبِ، دُونَ القَدْحِ بِالمُتَكَلِّمِ، وَهُوَ التَّعْبِيرُ بِالضَّرُورَةِ، لأَنَّهُ إنَّما ارْتَكَبَ الخَطَأَ عَالِمًا أَنَّهُ خَطَأٌ، لأَجْلِ الضَّرُورَةِ.

وهذا أحسنُ ما يُقال في معنى الضَّرورة، ويأتي بعد هذا خلافُهم في سَبَبِ ارتكاب الضَّرورةِ، هل هو ضِيقُ المَجالِ أمامَ الشاعرِ ؟ أو هو اختيارٌ منه مع وُجُودِ المَنْدُوحَةِ عنها (٤٢) ؟ وليس هذا الخلافُ مما نَحتاج إليه الآن، لأنَّا لسنا بصَدَدِ مناقشةِ أدلةِ ابنِ هشامٍ، وإنما بحثُنا في منهجه في «أَوْضَحِ المَسَالِكِ» هل هو مطرد ؟ فالذي يَعنينا هنا المعنى الذي أراده النحويون في تسمية الضَّرورةِ بهذا الاسمِ، وهو أن الضَّرورةَ خطأٌ من العربيّ.

وقد كان عبدُ الله بنُ أبي أسحقَ (٤٣) يُخَطِّئُ الفرزدقَ في بعض شعره، ومما قاله في ذلك: «إن الفرزدقَ أخطأَ في فَتْحِ الياءِ من يُعَيْلِيَا» [٣١ ، ٢ / ٢٢٩]، يريدُ في قولِه:

*** قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي ومِنْ يُعَيْلِيَا * (٤٤)**

وليس ذلك لأنَّ ابنَ أبي أسحقَ لا يَحْتَجُّ بشعرِ الفرزدقِ في الأصلِ، بل لأنه يَرى أن العربيَّ يُخْطِئُ، فقد خَطَّأَ النابغةَ الذبيانيَّ في قولِه:

*** مِنَ الرُّقْشِ في أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ * (٤٥)**

---

(٤٢) فالأول قول سيبويه وابن مالك، والثاني قول ابن جني والجمهور. ينظر في ذلك [١٢٠، ٢٠ – ٢٧].

(٤٣) هو: عبدُ الله بنُ أبي إسحقَ، مولى آل الحَضْرَمِيُّ، أَوَّلُ مَن بَعَجَ النحوَ، ومَدَّ القياسَ، وشَرَح العِلَلَ، وكان مائلا إلى القياس، يقال: كان أَشَدَّ تجريدًا للقياس من أبي عمرٍو، قال يونس: هو والبَحْرُ سَوَاءٌ، أَخَذَ عن يحيى بن يَعْمَرَ، ونصرِ بن عاصمٍ، وكان قد تَرَصَّدَ أخطاءَ الفرزدق، توفي سنة ١١٧ هـ. ينظر: [٦٧، ٣١ – ٣٢]، [٦٨، ٣١ – ٣٣]، [٦٩، ٢٦ – ٢٨].

(٤٤) من الرجز، عزاه خالد الأزهري [٣١ ، ٢ / ٢٢٨] إلى الفرزدق، وتمامه:

*** لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا ***

والخَلَق: البالي، والمقلولي: المتجافي في فراشه من الحزن.

ينظر البيت في: [٥٧ ، ٣ / ٣١٥]، [٣٠ ، ٤ / ٣٥٩]، [٣١ ، ٢ / ٢٢٨]، [٤٠ ، ٣ / ٢٧٣]، وليس في ديوانه.

(٤٥) من الطويل، للنابغة الذبياني، وصدره:

*** فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ ***

و« ساورتني »: وثبت علي، و« ضئيلة »: حية دقيقة، مرت عليها سنون، فقل لحمها، و « الرقش »: جمع رقشاء، وهي التي فيها نقط سود وبيض.

ينظر البيت في: [٧٠، ٣٣]، [٥٧ ، ٢ / ٨٩]، [٣٠ ، ٤ / ٧٣]، [٤٠ ، ٣ / ٦٠].

قال ياسِينُ الحِمْصِيُّ (٤٦): «قولُه: «إن الفَرَزْدَقَ أَخْطَأَ»؛ نَظِيرُ هذا قولُ الجرجانيِّ (٤٧): إن قَولَ الفرزدقِ:

*** مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرضَى حُكُومَتُهُ * (٤٨)**

خطأٌ بإجماعٍ، وفي ذلك دَلِيلٌ على أنه ليس كُلُّ عَرَبِيٍّ يُحْتَجُّ بكلامِه» [٣٦، ٢ / ٢٢٩] (٤٩).

يريدُ: أنه لَيس كُلُّ عَرَبِيٍّ يُحْتَجُّ بِكُلِّ كلامِه، وقال في موضعٍ آخَرَ: «وأمَّا أنَّ الأعشى ميمونًا لا يُنْكِرُ أحدٌ الاحتجاجَ بكلامِه فدعوى خاليةٌ من الدليلِ؛ إذ وَقَعَ لكثير من الأئمةِ الإنكارُ على بعضِ العربِ، كرُؤْبَةَ، والعَجَّاجِ، وأبيبُجَيْلَةَ، ويُحْتَمَلُ أنَّ الأعشى من هذه الطَّبقةِ» [٣٦، ٢ / ٢٢٥ – ٢٢٦].

ومُحَصَّلُ كلامِ ياسينَ: أنَّ تَخْطِئةَ ابنِ أبي أسحقَ والجرجانيِّ للفرزدقِ، وتخطئةَ غيرِهما لرُؤْبَةَ، والعَجَّاجِ، وأبي بُجَيْلَةَ دَليلٌ على أنه ليس أحدٌ ممن يُحْتَجُّ بشعره مُبَرَّءًا من أن يُخْطِئَ.

وهذا الذي سمَّاه هؤلاء خطأً سمَّاه غيرُهم ضَرورةً، وقد بَيَّنَ الجرجانيُّ أن الفرزدق في «التُّرْضَى» مُخْطِئٌ بإجماعٍ، مع أنَّ أكثر المُصَنِّفِينَ عَبَّروا عن ذلك بالضَّرورةِ (٥٠).

إذا تَبَيَّنَ ذلك فإنَّ ما يَرِدُ عن قُرَيش أو سائرِ العرَب مخالفًا للقواعدِ يجب أن يُوصَفَ بالضرورةِ إن كان لاضطرارٍ في شِعرٍ، أو بالشُّذوذ إن كان في نَثْرٍ أو في شِعْرٍ لغير اضطرارٍ،

---

(٤٦) هو: ياسين بن زين الدين، العليميُّ، الحمصيُّ، ثم المصريُّ ، برع في علوم متنوعةٍ، وكان شيخ عصره في النحو، وعَلَمًا في علمي البيان والمعاني، له من االتصانيف: « حاشية على قطر الندى »، و« حاشية على التصريح »، و « حاشية على مختصر السعد »، وغير ذلك، توفي سنة ١٠٦١ هـ.

ينظر: [٧١، ٨ / ١٣٠]، [٧٢، ٢٥٥]، [٧٣، ١٢٠].

(٤٧) هُوَ: عبدُ القَاهِرِ، بنُ عبدِ الرَّحمنِ، بنِ محمَّدٍ، الجُرْجَانِيُّ، الشَّافِعِيُّ، الأَشْعَرِيُّ، إِمَامُ العَرَبِيَّةِ، واللُّغَةِ، والبَيَانِ، أَوَّلُ مَنْ دَوَّنَ عِلمَ المَعَانِي، أَخَذَ عن أَبِي الحُسَيْنِ الفَارِسِيِّ ، وأَخَذَ عنه الخَطِيبُ التَّبْرِيزِيُّ، له مُصَنَّفَاتٌ كثيرةٌ، أشهرُها: أَسْرَارُ البَلاغَةِ، ودَلائِلُ الإِعْجَازِ، وكِتابانِ في إِعْجَازِ القُرآنِ، صَغِيرٌ، وكَبِيرٌ، والجُمَلُ، والمُقْتَصِدُ في شَرْحِ الإِيضَاحِ، وغيرُها، تُوُفِّيَ سَنَةَ ٤٧١هـ.

ينظر: [٧٤، ١٧٧/١]، [٧٥، ٥ / ١٤٩]، [٧٦، ٣ / ١٠١]، [٧٧، ٣٧٠/٢]، [٧٨، ٣٤٠/٣]، [٧٩، ١٠٦/٢].

(٤٨) من البسيط، للفرزدق، وتمامه:

*** ولا الأَصِيلِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ ***

ويروى: « ولا البليغ ».

ينظر الشاهد في: [٢٨ ، ٢ / ٥٢١]، [٨٠ ، ١ / ٢٩٩]، [٣٠ ، ١ / ١١١]، [٣١ ، ١ / ٣٨، ١٤٢]، [٤٠ ، ١ / ١٥٦]، وليس في ديوانه.

(٤٩) وذَكَرَ ذلك الجُرْجَانِيُّ في [٨١، ١ / ٧٢] عند قول ذي الخرق الطَّهَوِيِّ:

يَقُولُ الخَنَا وأَبْغَضُ العُرْبِ نَاطِقًا * إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

قال عنه: « لا اعتداد به؛ لشذوذه قياسا واستعمالا... واستعمال نحو هذا خطأ بإجماع، فكل لفظ دخله الألف واللام فاحكم بأنه اسم..».

(٥٠) قال ابن فارس [٨٦، ١٧ – ٢٣]: « إن أناسا منه قدماء الشعراء، ومن بعدهم، أصابوا في أكثر ما نظموه من شعرهم، وأخطأوا في اليسير نم ذلك، فجعل ناس من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوها، ويتمحلون لذلك تأويلات.. فإن قالوا: إن الشاعر يضطر إلى ذلك لأنه يريد إقامة وزن شعره.. قيل لهم: ومن اضطره أن يقول شعرا لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ.. وكل الذي ذكره النحويون في إجازة ذلك جنس من التكلف، ولو صلح ذلك لصلح النصب موضع الخفض.. ».

لأنه – على ما مَرَّ – خَطَأٌ (٥١)، إلا إذا كان ذلك الاستعمالُ شائعًا عند هذه القبيلةِ أو تلك، فإنه حينئذٍ لغةٌ، هذا هو الأصلُ في «أَوْضَحِ المَسَالِكِ»، لكنَّ ابنَ هشام لم يَلتزم ذلك في كلِّ مَوضع، فكان ثَمَّةَ اختلالٌ في منهجِه، وسأَذْكُرُ دَلِيلَ كون ذلك هو الأصلَ لديه، ثم أُعْقِبُه بمواضِعِ الإخلالِ به.

أولاً: ما دَلَّ على ذلك الأَصلِ في كتابِه

لعلي أختصر الحديث في هذا المقام في النقاط التالية:

أ) كان ابنُ هشامٍ يُفَرِّقُ بين ما يَخْتَصُّ بالشعرِ فيُسَمَّى ضرورةً، وما يَرِدُ في غيره فيَخْرُجُ إلى الوصف بالقِلَّةِ إن كان في أكثرَ من نَصٍّ أو الشُّذُوذِ إن كانَ فردًا، فإنه أنكر على سيبويه حَمْلَ حذفِ نون الوقاية من «لَدُنِي» و «قَطْنِي» على الضَّرورةِ (٥٢) ، قال: «ويجوز الحذفُ فيه قليلًا، ولا يَخْتَصُّ بالضَّرورةِ، خلافًا لسيبويه») [٣ ، ١ /١٢٠].

يُرِيدُ: أنه قد جاءَ في غيرِ الشِّعرِ، فخَرَجَ عن حَدِّ الاضطرارِ، وجاء في أكثرَ من نَصٍّ فخَرج عن حَدِّ الشُّذوذ، بدليل قوله بعد ذلك: «ومِثَالُهما: چڈ ڈ ڈ ژ ژ چ[الكهف / ٧٦] قُرِئَ مُشَدَّدًا ومخففًا (٥٣)، وفي حديثِ النَّارِ: «قَطْنِي قَطْنِي – وقَطِي قَطِي» (٥٤)..» [٣ ، ١ /١٢٠].

---

(٥١) قال ابن فارس [١١٩، ٤٦٩]: « وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود »، وقال [٨٦، ٢٣]: « لكن الغرض أن الشعراء يخطئون كما يخطئ الناس، ويغلطون كما يغلطون ».

(٥٢) سيبويه أوجب النون في « لدني » و « قطني »، وذكر أن « قطني » جاء محذوف النون لأجل الضرورة.

ينظر [٥٧ ، ٢ / ٣٧٠ – ٣٧٣].

(٥٣) قرأ – بالتخفيف – نافع من السبعة وأبو جعفر من العشرة بضم الدال وتخفيف النون، وقرأ شعبة بإسكان الدال وإشمامها الضم وتخفيف النون ، كما في التيسير وأكثر كتب القراءات، وذكر ابن الجزري أن له وجها آخر ، وهو اختلاس ضمة الدال، وقرأ الباقون بضم الدال وتشديد النون.

ينظر: [٤٢، ١٤٥]، [٤٤، ٢ / ٣١٣ – ٣١٤]، [٤٥، ٢ / ٢٢٢].

(٥٤) الذي ورد في « الصحيحين » وغيرهما في هذا المقام حديثان:

أحدهما: حديث أنس، أخرجه البخاري [٨٢، ٤٨٤٨، ٦٦٦١]، ومسلم [٨٣، ٢٨٤٨، ٢٨٤٨] عَنْ أَنَسٍ عَنْ النَّبِيِّ ^ قَالَ: « لا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ فَتَقُولُ قَطْ قَطْ وَعِزَّتِكَ وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ »، وأخرجه البخاري [٨٢، ٧٣٨٤] بلفظ: « قَدْ قَدْ ».

الثاني حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري [٨٢، ٤٨٤٩، ٤٨٥٠] ، ومسلم [٨٣، ٢٨٤٦] عن أبي هريرة، بنحو حديث أنس، وفيه: « قَطْ قَطْ ».

وأخرجه البخاري [٨٢، ٧٤٤٩]، ومسلم [٨٣، ٢٨٤٧] بنحوه، لكن قط ذكر فيه ثلاث مرات: « قَطْ قَطْ قَطْ ».

قال ابن حجر عند شرح حديث أنس (٤٨٤٨) : « ووَقَعَ فِي بعض النُّسَخ عن أَبِي ذَرٍّ: " قَطِي قَطِي " – بِالْإِشْبَاعِ – و: " قَطْنِي " – بِزِيَادَةِ نُون مُشْبَعَة – ». [٨٤، ٨ / ٥٩٥].

وأخرج الرامهرمزي [٨٥، ١ / ٣٣٣] بسنده عن أبي أبا هريرة مرفوعا: « **لا تَمْتَلِئُ جَهَنَّمُ حَتَّى تَقُولَ... ويَنْزَوِي بَعْضُهَا إلى بَعْضٍ، وتَقُولَ : قَطِي قَطِي، يعني: حَسْبِي حَسْبِي** » .. ».

ب) ولم يَحكم [٣ ، ١ /١٦٨] بالضَّرُورةِ على حذفِ صدر الصِّلةِ المرفوعِ المُخْبَرِ عنه بالمفردِ في قولِ الشَّاعرِ:

*** مَنْ يُعْنَ بِالحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ * (٥٥)**

لأنه أَوْرَدَ معه قِراءةَ: چگ گ گ چ[الأنعام / ١٥٤] - برفع «أَحْسَنُ» (٥٦) - بل حَكَمَ عَليهما بِالشُّذُوذِ.

ج) وكانَ لَه ولِمَنْ سَبَقَه وجهٌ في جَعْلِ «الذون» لغةً قليلةً [٣ ، ١ /١٤٣]، لأن قول الشَّاعِرِ:

*** نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا * (٥٧)**

لغيرِ اضطرا رٍ، فإن الواوَ والياءَ لا فَرْقَ بينهما في الوزنِ (٥٨).

د) ولم يكن لِيَحكُمَ على الفَرْدِ المخالِفِ للقياسِ - مما ليس بِشِعْرٍ - إلا بالشُّذوذ، كقوله [٣ ، ٤ /٧٧]: «وشَذَّ قولُ عُمرَ: «لِتُذَكِّ لَكُمُ الأَسَلُ والرِّماحُ والسِّهَامُ، وإِيَّايَ وأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ » (٥٩) .. وشَذَّ قولُ بعضِهم : «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوَابِّ» (٦٠) ، أو بالنُّدُورِ

---

(٥٥) من البسيط، لا يعرف قائله، وتمامه:

* ولا يَجِدْ عَنْ سَبِيلِ المَجْدِ والكَرَمِ *

ويروى: « لا يَنْطِقْ ».

ينظر الشاهد في: [٥٢ ، ١ / ٢٠٨]، [٨٠ ، ١ / ٢٩٦]، [١٠٠، ٩٥]، [٣٠ ، ١ / ٤٤٦]، [٣١ ، ١ / ١٤٤]، [٤٠ ، ١ / ١٦٩].

(٥٦) قرأ بها يحيى بن يعمر [٣٧ ، ١ / ٢٣٤]، [٢٣ ، ٢ / ٤٩، [١٩ ، ٤ / ٢٥٥]، وابن أبي إسحق [١٩، ٤ / ٢٥٥، والحسن والأعمش [٤٥، ٢ / ٣٨]، وبدون نسبة في [٢١ ، ١ / ٥٢٣].

(٥٧) من الرجز، قيل: لرؤبة، وعزاه أبو زيد إلى أبي حرب الأعلم من بني عقيل، ونقل العيني عن الصاغاني أنه لليلى الأخيلية، ولكن ما حكاه عنها بلفظ: « قَوْمِي الَّذِينَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا »، ولا شاهد فيه حينئذ، وبعده في الروايتين:

* يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا *

والنُّخَيْلُ – بِضَمِّ النُّونِ وفتح الخَاءِ–: تصغير نَخْلٍ يطلق – في قول العيني – على أربعة مواضع، وهي: عين قرب المدينة، وذو نخيل قرب مكة، وذو نخيل قرب حضرموت، وموضع بالشام، وهو الذي أراده الشاعر، و « غارة ملحاحا »: إغارة على العدو شديدة متتابعة.

ينظر الشاهد في: ملحقات ديوان رؤبة [٤٩، ١٧٢، [٨٧، ٢٣٩]، [٣٠ ، ١ / ٤٢٦ – ٤٢٧]، [٣١ ، ١ / ١٣٣]، [٣٢ ، ٢ / ٥٠٦، [٤٠ ، ١ / ١٤٩].

(٥٨) الغرض هنا أن هذا أحد الأدلة على الأصل الذي طرقه ابن هشام.

(٥٩) لم أقف عليه في كتب الآثار، وإنما جاء في النهاية في غريب الحديث (١ / ٨٨): « ومنه حديث عمر بن عبد العزيز: « إياي وكذا ».. »، فجعله لعمر بن عبد العزيز، لا لعمر بن الخطاب، لكنه قال عن باقي الأثر في موضع آخر (١ / ٤٨): « وفي حديث عمر: « « لِتُذَكِّ لَكُمُ الأَسَلُ الرِّماحُ، والنَّبْلُ »، الأَسَل في الأصل الرماح الطوال وحدها، وقد جعلها في هذا الحديث كناية عن الرماح والنبل معًا، وقيل: النَّبْلُ معطوفٌ على الأَسَل، لا على الرماحِ، والرماحُ بَيَانٌ للأَسَلِ، أو بَدَلٌ »، فكأن ابن الأثير جعل المذكور هنا أثرين، لا أثرًا واحدًا.

وقد ذُكِرَ جزؤه الثاني في: [٨٨، ٢ / ٦٦ / أ]، [٢٩ ، ٢ / ٢٥، ٢٦]، [٨٩، ٢ / ٢٤٣]، [٦٠ ، ٢ / ٥٦٩]، ورواه ابن قدامة بلفظ آخر فقال: « وقال عمرُ: لِيَتَّقِ أحدُكم أن يَحْذِفَ الأرنبَ بالعَصَا والحَجَرِ، ثم قال: ولِيُذَكِّ لكم الأَسَلُ الرِّماحُ، والنَّبْلُ » [٩٠، ١١ / ٣٧].

(٦٠) تنظر الحكاية في: [٥٧ ، ١/٢٧٩]، [٩١، ٢/٢٥١، [٨٨، ٢ / ٧٠ / أ]، [٩٢، ٢٦]، [٢٨ ، ٢/٦٩٥، [٩٣، ٣٦/١]، [٢٩

كما في قولِه - عن فاءِ جوابِ الشَّرطِ - [٣ ، ٤ /٢٣٤ – ٢٣٥]: «ولا تُحذفُ في غير ذلك إلا في ضَرورةٍ، كقولِه:

، ٩٨/٣]، [٥٢ ، ١٤٦/١]، [٨٠ ، ١٣٧٨/٣، [٥٣ (شـــبب) ٤٨٠/١]، [٦٠ ، ١٠٢/١، ٢ / ٥٧١]، [٣١ ، ٢ / ١٩٤]، [٩٤، /١٠٥].

*** فَأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيكُمُ * (٦١)**

أو نُدُورٍ، نحو: **«أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ في كِتَابِ اللهِ»** (٦٢)

هـ) وكانُ ابنُ هشامٍ أكثرَ وُضوحًا في التمييزِ بين الضَّرورةِ وما ليس بضَرورةٍ - ممَّا لا يَصِحُّ في الكلامِ حينَ أَنكر على الكوفيين تجويزَهم تقديمَ معمولِ خبر «كان» على اسمِها من خلالِ تخريجِ قولِ الشَّاعرِ:

*** بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا * (٦٣)**

على زيادةِ «كان»، أو تقديرِ الاسم ضميرَ شأنٍ، أو ضميرًا راجعًا إلى «ما» [٣ ، ١ / ٢٤٨]، لكنه لا يَجِدُ بُدًّا من الحكم بالضَّرورةِ على قول الشاعرِ:

*** بَاتَتْ فُؤَادِيَ ذَاتُ الخَالِ سَالِبَةً * (٦٤)**

لظهور نصب الخبر [٣ ، ١ / ٢٥١]، فإن «باتَ» لا يُزاد، ولو صَحَّتْ زيادتُه لما قُبِلَتْ هنا؛ لأن «سالبةً» منصوبٌ (٦٥)، والزائد لا يَعمل، وخبر المبتدأ لا يكون منصوبًا، كما لا يُجِدي هنا تقديرُ ضَميرِ شأنٍ، لأن الحالَ لا تختلف حينئذ، فإن الغَرَضَ من تقدير ضمير الشأن في البيت الأول إخراجُ «عَوَّدَا» من أن يكون خبرًا، وقد سَاغَ ذلك هناك، أما هنا فلا يَسوغ؛ لأن «سالبةً» منصوبٌ، فليس ها هنا بُدٌّ من جَعْلِه خبرًا لـ «باتَ» وجَعلِ «فُؤَادِيَ» معمولًا لـ «سالبةً».

---

(٦١) من الطويل، للحارث بن خالد المخزومي، وتمامه:

*** ولَكِنَّ سَيْرًا في عِرَاضِ المَوَاكِبِ ***

ينظر الشاهد في: [٢٩ ، ٧ / ١٣٤، ٩ / ١٢]، [٣٠ ، ١ / ٥٧٧، ٤ / ٤٧٤]، [٣١ ، ٢ / ٢٦٢]، [٣٢ ، ١ / ٢١٧]، [٤٠ ، ١ / ١٩٦، ٢٢٤].

(٦٢) أخرجه البخاري [٨٢، ٢١٦٨] عَنْ عَائِشَةَ، وأخرجه [٨٢، ٢٥٦٣]، ومسلم [٨٣، ١٥٠٤] بِلَفْظٍ: « ثُمَّ قَالَ: « أَمَّا بَعْدُ فَمَا بَالُ رِجَالٍ.. »، وأخرجه البخاري [٨٢، ٤٥٦، ٢١٥٥، ٢٥٦١، ٢٧٢٩، ٢٧٣٥]، ومسلم [٨٣، ١٥٠٤] بِلَفْظٍ: « قَالَ مَا بَالُ.. »، بدون لَفْظِ: «أَمَّا بَعْدُ ».

(٦٣) من الطويل، للفرزدق، وصدره:

*** قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ ***

ورواية الديوان: « قَنَافِذُ دَرَّامُونَ خَلْفَ حِجَاشِهِمْ * لما.. »

و« الدرامون »: الماشون مشي القنافذ، والجحاش: جمع جَحْشٍ، وهو ولد الحمار، و« هداجون »: فعَّالون، من الهَدْج، والهَدَجان، وهو سرعة السير.

ينظر البيت في: [٥٦، ١٨١]، [٥٢ ، ١ / ٣٩٧]، [٥٤ ، ٢ / ٢٩٩]، [٣٠ ، ٢ / ٢٣]، [٣١ ، ١ / ١٩٠]، [٣٢ ، ٤ / ٥٧]، [٤٠ ، ١ / ٢٣٧].

(٦٤) من البسيط، لا يعرف له قائل، وتمامه:

*** فَالعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ العَجَبِ ***

و« ذات الخال »: ذات الشامة، و « حُمَّ » – بالبناء للمجهول –: قُدِّرَ.

ينظر الشاهد في: [٣٠ ، ٢ / ٢٨]، [٣١ ، ١ /١٩٠]، [٣٢ ، ٤ / ٥٨]، [٤٠ ، ١ / ٢٣٨].

(٦٥) فإن قيل: يمكن قراءة البيت برفع « سالبة » دون أن ينكسر الوزن، فلا يكون ضرورة، فالجواب: أن الرفع هنا لا يصح، لأن « بات » لايزاد، ولا يصح أن يجعل هنا تاما، لأنه لا يخبر عن ليلة بعينها، وإنما يخبر عن الهوى الذي جعله على هذه الحال.

ولم يَجِدْ – كذلك - بُدًّا من الحُكم بالاضطرار في حالِ نُودِيَ ذُو اللام بـ «يا»، إذا لم يكن اسمَ «الله»، ولا جملةً محكيَّةً، ولا اسمَ جنسٍ مُشَبَّهًا به، كما في قولِ الشَّاعِرِ:

*** عَبَّاسُ يَا المَلِكُ المُتَوَّجُ والَّذِي *** (٦٦)

قال: «ولا يَجُوزُ ذلك في النَّثْرِ، خلافًا للبغداديّينَ» [٣ ، ٤ /٣٢]، وفي حالِ جُمِعَ بينَ مِيمِ العِوَضِ و «يا» النِّداءِ، في نحو قولِ الشَّاعِرِ:

*** أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا *** (٦٧)

فإنَّ هذا الأَخِيرَ – عندَه - من الضَّرُوراتِ النَّادِرةِ [٣ ، ٤ /٣١]، وفي حالِ رُخِّمَ غيرُ المُنَادَى [٣ ، ٤ /٦٨ – ٦٩] في نحو قولِ الشَّاعِرِ:

*** طَرِيفُ بنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَصَرْ *** (٦٨)

وأصلُه: طَرِيفُ بنُ مَالِكٍ.

فواضِحٌ من ذلك أن المخالفةَ المحتَمِلَةَ للتأويلِ أهونُ عندَه من الضَّرورةِ، فإنه لم يَحْكُمْ بالضَّرورةِ في تلك المواضِعِ إلا حينَ أَعْيَاهُ التَّأويلُ، ويَرِدُ عليه في ذلك أمرانِ:

أحدُهما: أن جمهور البصريين مَنَعُوا تقديمَ معمولِ خبر «كان» على اسمها [٣ ، ١ / ٢٤٨]، لكونِه فاصلًا أجنبيًا بين الفعلِ واسمِه [٣١ ، ١ / ١٨٩]، نظرًا لكون معمولِ المعمولِ ليس في معنى المعمولِ، وقد سَاقَه ابنُ هشامٍ مسَاقَ الموافقِ؛ بدليلِ أنه ذَكَرَ تَخْرِيجَ دَلِيلِ المُخَالِفِ، ولم يُعَقِّبْ عليه بشيء [٣ ، ١ /٢٥١]، مع أنه قَبْلَ ذلك بقليلٍ قَرَّرَ - على مذهبِه ومذهبِ البصريين - أن تَقَدُّمَ معمولِ خبر «كان» عليها في نحو: چپ پ پ ڀ چ[سبأ / ٤٠] مُؤْذِنٌ بتقدمِ العاملِ [٣ ، ١ / ٢٤٤]، فكيف يُؤذِنُ بتقدمِه

وهو ليسَ في مَعناهُ، وهو هنا جَعَلَ ذلك علةً لامتناعِ التَّقَدُّمِ (٦٩) ؟!

الثَّانِي: أنه - معَ حرصِه - في هذه المواضعِ على عدمِ اللُّجوء إلى الحكم

---

(٦٦) من الكامل، لا يعرف قائله، وتمامه:

*** عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلا عَدْنَانُ ***

ينظر الشاهد في: [٣٠ ، ٤ / ٢٤٥]، [٣١ ، ٢ / ١٧٣]، [٤٠ ، ٣ / ١٤٥].

(٦٧) من الرجز، لأبي خراش الهذلي، وقبله:

*** إنّي إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا ***

ينظر الشاهد في: [٣٧ ، ٢ / ٢٣٨]، [٢٨ ، ١ / ٣٤١]، [٢٩ ، ٢ / ١٦]، [٣٠ ، ٤ / ٢١٦]، [٣١ ، ٢ / ١٧٢، ١٧٨]، [٣٢ ، ١ / ٣٥٨]، [٤٠ ، ٣ / ١٤٦]، ولم أقف عليه في « أشعار الهذليين ».

(٦٨) من الطويل، لامرئ القيس، وصدره:

*** لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ ***

و« تعشو »: ترى النار ليلا، و « الخصر »: شدة البرد.

ينظر الشاهد في: [٦٤، ١٤٢]، [٥٧ ، ٢ / ٢٥٤]، [٣٠ ، ٤ / ٢٨٠]، [٣١ ، ٢ / ١٩٠]، [٤٠ ، ٣ / ١٨٤].

(٦٩) ليس التنظير بين التقديمين؛ فإن حكمهما مختلف، وإنما بين التعليلين، فإن « إياكم » معمول معمول « كان » في چپ پ ڀ چ، وقد جعل تقدمه مؤذنا بتقدم عامله، وأن هذا يعني أن معمول المعمول في معنى المعمول.

بالضرورةِ إلا معَ امتناعِ التأويلِ؛ نَجِدُه في مواضِعَ كثيرةٍ لم يُبَالِ بالحكمِ بالضَّرورةِ معَ ذِكْرِ أكثَرَ من تأويلٍ، على ما تَبَيَّنَ في فَصْلِ «التَّدَافُعِ».

ثَانِيًا: مَوَاضِعُ الإِخْلالِ:

يُمكنُ أن نَسْتَبِينَ ذلك من عَرْضِ أُمورٍ:

أحدُها: أن النَّادِرَ يُطلق على الفَرْد، وهو قريبٌ من الشَّاذِّ، فإنهما يشتركان في مخالفتهما للقاعدة العامَّة، وفي أنه لا يُقَاسُ عليهما، وأما الضَّرورةُ فهي كالشَّاذِّ تمامًا، إلا أنها في الشعر، والشَّاذ في النثرِ، وقد نَقَلَ السُّيوطِيُّ عن ابن هشام: أن النادرَ أقلُّ من القليلِ، وأن الثلاثةَ قليلٌ، والواحدَ نادرٌ [٢ ، / ١٦٦] (٧٠)، وهَذَا وَاضِحٌ ممَّا أَسْلَفْتُهُ مِن كَلامِهِ في المَبْحَثِ المُتَقَدِّمِ المُصَدَّرِ بـ «أولًا: ما دَلَّ على ذَلِكَ الأَصْلِ في كِتَابِهِ».

إذا تَبَيَّنَ ذلك فإنَّ ابن هشام قال: «فأما قولُه:

*** أَتَوا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ *** (٧١)

فنَادِرٌ في الشِّعْرِ، ولا يُقاسُ عليه، خِلافًا ليُونُسَ» [٣ ، ٤ / ٢٨٣ – ٢٨٥]، أَرَادَ الحكايةَ حالَ الوَصْلِ (٧٢).

---

(٧٠) ولم أقف عليه فيما لدي من كتب ابن هشام.

(٧١) من الوافر، وقائله شُمَيْرُ بنُ الحارث الضبي، في قول أبي زيد، وقال الأخفش الأصغر في تعليقه على النوادر: وحفظي « سُمَيْرٌ »، وبعضهم يقول: شِمْرٌ –كذا ضبطه الصبان [٩٥، ٤ / ٩٠]، وقيل: قائله تأبط شرا، وتمامه:

فَقَالُوا: الجِنُّ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلامَا *

و « مَنُونَ » حكاية سؤال، و « عموا »: انعموا، أي: نعم ظلامكم، ويروى: «.. فَقُلْتُ: مَنُونَ ؟ قَالُوا * سَرَاةُ الجِنِّ.. ».

والأصل: أن يقول: من أنتم ؟ قال سيبويه [٥٧ ، ٢ / ٤١٠ – ٤١١]: « وحدثنا يونس أن ناسًا يقولون أبدًا: مَنَا، ومَنِي، ومَنُو، عَنَيْتَ واحدًا، أواثنين، أو جميعًا، في الوقف... وأما يونس فإنه كان يقيس مَنَهْ على أيةٍ، فيقول: منةٌ، ومنةً، ومنةٍ، إذا قال: يا فتى، وكذلك ينبغي له أين يقول إذا آثر أن لا يغيرها في الصلة، وهذا بعيد، وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مَرَّةً في شِعْرٍ، ثم لم يُسْمَعْ بعدُ:

أَتَوا نَارِي...

=وزعم يونس أنه سمع أعرابيًّا يقول : ضَرَبَ مَنٌ مَنًا ، وهذا بعيد لا تكلم به العرب، ولا يستعمله منهم ناس كثير، وكان يونس إذا ذكرها يقول: لا يَقْبَلُ هذا كلُّ أحد، فإنما يجوز مَنُونَ يا فتى على ذا ».

قال خالد الأزهري [٣١ ، ٢ / ٢٨٣ – ٢٨٣]: « وحمله سيبويه على لغة من قال: ضرب منو منا، قال: « إنما يجوز منون على هذا »، فهو عنده معرب، كـ « أي »، مجموع بالواو والنون، وقال الكسائي: « ربما احتاج الشاعر، فزاد هذه الزيادة في الوصل »، قال ابن خروف: « وتوجيه سيبويه أجود، وهو أن يكون معربًا، وجَمَعَهُ، كـ " أي " »، وحكى الكوفيون أن منهم من يقول: منو أنت ؟ ومنان أنتما ؟ ومنون أنتم ؟ فيكون البيت على هذا ».

ينظر الشاهد في: [٩٦، ٣٨٠]، [٥٧ ، ٢ / ٤١١]، [٢٩ ، ٤ / ١٦]، [٣٠ ، ٤ / ٤٩٨]، [٣١ ، ٢ / ٢٨٣]، [٣٢ ، ٣ / ٢]، [٤٠ ، ٤ / ٩٠، ٢٢٠].

(٧٢) الحكاية إما لجملة، وإما لمفرد علم، وإما لمفرد نكرة، والمقصود هنا الثالث، ويحكى المفرد النكرة إما بـ « أي »، وإما بـ « مَنْ »، والغرض هنا بيان المحكي بـ « من »، فيحكى – في حال الوقف خاصة – على الهيئة التي ذكر بها المفرد، من رفع، ونصب، وجر، وتذكير، وتأنيث، وإفراد، وتثنية، وجمع، فتقول: مَنُو، لمن قال: جاء غلام، ومَنَا، لمن قال: رأيت غلاما، ومَنِي، لمن قال: مررت بغلام، فالواو، والألف، والياء إشباع للضمة، والفتحة، والكسرة المحكيات، وتقول: مَنَهْ، لمن قال: جاءت امرأة، أو رأيت امرأة، أو

وعليه: فلِمَ حَمَلَ البَيْتَ **«فَأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيكُمُ»** [ص ٤٥] على الضَّرُورَةِ، ولم يَحْمِلْه على النُّدورِ - كما فعل في الحديثِ: **«أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ»** [ص ٤٥] - مع أَنَّ كِلا البَيتينِ(٧٣) نَادِرٌ ؟ بل لِمَ لَمْ يحملْه (٧٤) على الشُّذوذِ جريًا على منهجِه المتقدمِ فيما اجتمع فيه شِعْرٌ ونَثْرٌ ؟

الثَّانِي: أنه لم يَحْمِلِ الحديثَ على الشُّذوذ تأدبًا مع قولِ النَّبِيِّ ﷺ، وهذا حَسَنٌ، ولَيْتَه فَعَلَ ذلك سابقًا [ص ٤٣] في حديثِه عن قِراءةِ: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﭼ [الأنعام / ١٥٤]، لكنَّ هذا – على كُلِّ حَالٍ - يَعني أنه جَعَلَ للحديثِ اعتبارًا في الاستشهادِ، فكيف وهو قد تَرَكَ الاحتجاجَ بالحديثِ في مسألة سابقة [ص ١٠]، بِحُجَّةِ أنها مَرْوِيَّةٌ بالمعنى ؟ بل كان هناكَ مُحايِدًا على ما مَرَّ بَيَانُه [ص ١٠ – ١١].

الثَّالِثُ: أنه لم يَحْمِلْ على الضَّرورةِ قَولَ الأَخْطَلِ:

*** أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا *** (٧٥)

وقولَه:

*** هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ *** (٧٦)

بل جَعَلَ حَذْفَ النونِ في ذلك لُغَةً لِبَلْحَارِثِ بنِ كَعْبٍ، وبعضِ ربيعةَ [٣ ، ١ /١٤٠ -١٤١].

ومعلومٌ أن الأخطلَ وغيرَه من بَنِي رَبيعةَ في سائرِ كلامِهم لا يَحذِفون النونَ، وإنما قد حَذَفَها بعضهم في الشِّعْرِ، وإلا لَوَرَدَنا من ذلك شيء كثيرٌ، والنحويون إنما استشهدوا من ذلك بنَزْرٍ يَسِيرٍ، لا يَرْقَى إلى أن يكون ظاهرةً في لُغَتِهم.

مررت بامرأة، فالفتحة في الجميع لكون تاء التأنيث لا تسبق بغير الفتح، وتقول: مَنَانْ، ومَنَتَانْ، ومُنُونْ، ومَنَاتْ، ومَنَيْنْ، ومَنِينْ، ومَنَاتْ، لمن قال: جاء رجلان، وامرأتان، وبنون، وبنات، ورأيت رجلين، وبنين، وبنات، فإذا وصلت قلت في جميع ما تقدم: مَنْ بالإسكان، ليس غير، وشذ قول الشاعر هنا من جهة أنه حكى الواو والنون مع الوصل.

ينظر [٥٧ ، ٢ / ٤٠٨ – ٤١١]، [٣ ، ٤ / ٢٨٠ – ٢٨٦].

(٧٣) وهما: « أَتَوا نَارِي.. »، و « فَأَمَّا القِتَالُ.. ».

(٧٤) أي: « فَأَمَّا القِتَالُ.. ».

(٧٥) من الكامل، للأخطل، وعزاه ابن يعيش للفرزدق، وتمامه:

=* قَتَلا المُلُوكَ وفَكَّكَا الأَغْلالا *

و « بنو كليب »: هم بنو يربوع، رهط جرير، و « قتلا الملوك »: يعني أن عمرو بن كلثوم قتل عمرو بن هند ملك العرب، وأبا حنش قتل شرحبيل بن عمرو، و « فككا الأغلالا »: أبطلا تسلط الملوك الذين كانوا للناس كالأغلال.

ينظر الشاهد في: [٩٧، ٢٤٦]، [٥٧ ، ١ / ١٨٦]، [٢٩ ، ٣ / ١٥٤]، [٥٢ ، ١ / ١٩٢]، [٨٠ ، ١ / ٢٦٢]، [٣٠ ، ١ / ٤٢٣]، [٣١ ، ١ / ١٣٢]، [٣٢ ، ٢ / ٤٩٩].

(٧٦) من الرجز، وتمامه:

*** لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمُ صَمِيمُ ***

و « الصميمُ »: الخالِصُ.

ينظر الشاهد في: [٨٠ ، ١ / ٢٦٢]، [٣٠ ، ١ / ٤٢٥]، [٣١ ، ١ / ١٣٢]، [٣٢ ، ٢ / ٥٠٣]، وليس في ديوانه.

ولهذِه العِلَّةِ - أيضًا - لم يَكُنْ له وَجْهٌ في جَعْلِ قَولِ الشَّاعِرِ:

*** مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا *** (٧٧)

وقَولِ الآخَرِ:

*** عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا *** (٧٨)

لُغَةً [٣ ، ١ /١٤٤ – ١٤٦]؛ فإنَّه لم يُورِدْ هنا غير ما هو ضَرُورَةٌ شعريَّةٌ.

الرَّابِعُ: حُكْمُهُ [٣ ، ١ /١٧١، ٤ /٢٤١] بالشُّذوذِ على حذفِ العائدِ المنصوبِ بالوصفِ المصحوبِ بالألفِ واللَّامِ في قولِ الشَّاعِرِ:

*** مَا المُسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ *** (٧٩)

وعلى [٣ ، ١ /١٧٥ – ١٧٨] حَذْفِ العائدِ المجرور بغير جارّ الموصولِ، في قولِ الآخَرِ:

*** وأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي *** (٨٠)

وقولِ الآخرِ:

*** وُهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ *** (٨١)

فإنه لم يَذْكُرْ مع هذه الأبياتِ نَثْرًا يُخْرِجُ قولَهم من الضَّرورةِ إلى الشُّذوذ، مع أن الوصف بالضرورة أَهْوَنُ في حَقِّ العرَبِيِّ حتَّى لَديه، فإنه يُرَاعِي هذا المعنى، كما في قولِه [٣ ، ٤ /٤١٢]: «وقد يُفَكُّ الإدغامُ في غيرِ ذلك شُذُوذًا، نحو: لَحِحَتْ عينُه (٨٢)، وأَلِلَ السقاءُ (٨٣)، أو في ضَرُورَةٍ، كقولِه:

---

(٧٧) من الطويل، لمجنون ليلى، وهو قيس بن الملوح، وتمامه:

* وحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ *

ينظر الشاهد في: [٩٨، ١٧٠]، [٣٠ ، ١ / ٤٢٩]، [٣١ ، ١ / ١٣٣]، [٤٠ ، ١ / ١٤٩].

(٧٨) من الوافر، لرجل من بني سليم، وصدره:

* فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ *

ينظر الشاهد في: [٥٢ ، ١ / ١٩٤]، [٨٠ ، ١ / ٢٥٩]، [٣٠ ، ١ / ٤٣٠]، [٣١ ، ١ / ١٣٣]، [٤٠ ، ١ / ١٥١].

(٧٩) من البسيط، لا يعرف قائله، وتمامه:

* ولَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلا كَدَرِ *

ينظر الشاهد في: [٥٢ ، ١ / ٢٠٧]، [٣٠ ، ١ / ٤٤٧]، [٣١ ، ١ / ١٤٦]، [٤٠ ، ١ / ١٧٠].

(٨٠) من الوافر، لحاتم الطائي،وفي التصريح جعل والده عديا، وصوابه: عبد الله، وصدر البيت:

* ومِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي *

ينظر الشاهد في: [٥٢ ، ١ / ١٩٩، ٢٠٦]، [٣٠ ، ١ / ٤٥١]، [٣١ ، ١ / ١٤٧]، [٤٠ ، ١ / ١٧٤]، وليس في ديوانه.

(٨١) من الطويل، لرجل من هَمْدَان، وصدره:

* وإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا *

والشُّهْدَةُ – بالضم –: العسل المشمع، فإن جُرِّدَ من التاء ففيه الضم والفتح، والعلقم: الحنظل.

ينظر الشاهد في: [٢٩ ، ٣ / ٩٦]، [٥٢ ، ١ / ٢٠٧]، [١٠٠، ٩٨]، [٣٠ ، ١ / ٤٥١]، [٣١ ، ١ / ١٤٧]، [٤٠ ، ١ / ١٧٤].

الحَمْــدُ للهِ العَــلِيِّ الأَجْــلَلِ
الوَاسِعِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ (٨٤)

ولعلَّه – في تَرْكِهِ التَّعبيرَ بالضَّرورَةِ - أراد أنَّ الضَّرورةَ أَلْجَأَتِ الشَّاعِرَ إلى الشُّذوذِ، وقد صَرَّحَ بمِثْلِ هذا في قولِه [٣ ، ٤ /٢٥٣]: «وشَذَّ في الضَّرورةِ قولُه:

*** ثَلاثُ مِئِينٍ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا * (٨٥) ».**

وإنَّما يُؤْخَذُ عليه مِثْلُ هذا لأنه كانَ يَصِفُ الشِّعْرَ المخالِفَ بالشذوذِ إذا كان الشَّاعرُ غيرَ مُضْطَرٍّ، كما في قوله [٣ ، ٤ /٣٨٦]: «وتُصَحَّحُ الواوُ إن تَحَرَّكَتْ في الواحدِ، نحو: طويلٍ وطِوالٍ، وشَذَّ قولُه:

*** وأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا * (٨٦)**

وقولِه [٣ ، ٤ /٣٩١]: «وشَذَّ قولُه:

*** فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ كَلامُهَا * (٨٧)**

---

(٨٢) أي: لَصِقَتْ بالرَّمَصِ، والرَّمَصُ: وسخ أبيض يجتمع في موق العين. ينظر القاموس المحيط (ألح)، (رمص).

(٨٣) أي: تغيرت ريحه. ينظر [١، ١ / ٢٦٢].

(٨٤) من الرجز، لأبي النجم، من لاميته المشهورة.

ينظر الشاهد في: [٩٦، ٢٣٠]، [١، ٣ / ٨٧، ٩٣]، [٣٠ ، ٤ / ٥٩٥]، [٣١ ، ٢ / ٤٠٣]، وساق سيبويه [٥٧، ٤ / ٢١٤] البيت الذي قبله هكذا:

*** الحَمْـدُ للهِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ ***

وهو كذا في [١٠١، ٥٧].

(٨٥) من الطويل، للفرزدق، وتمامه:

*** رِدَائِي وجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ ***

و « جلت »: كشفت، و « الأهاتم »: بنو الأهتم بن سنان، سمي بذلك لأن ثنيتيه كسرتا يوم الكلاب، يقول: رهنت ردائي بثلاثمائة من الإبل لدى الملوك حتى أزلت بها العار عن قومي بني الأهتم، ورواية الديوان:

*** فِدًى لِسُيُوفٍ مِنْ تَمِيمٍ وفَى بِهَا ***

ينظر الشاهد في: [٥٦، ٣١٠]، [٢٩ ، ٦ / ٢١]، [٣٠ ، ٤ / ٤٨٠]، [٣١ ، ٢ / ٢٧٢]، [٣٢ ، ٣ / ٣٠٢]، [٤٠ ، ٤ / ٦٥].

(٨٦) من الطويل، وقائله أنيف بن زبان، وصدره:

*** تَبَيَّنَ لِي أَنْ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ ***

والقماءة: القِصَرُ.

ينظر الشاهد في: [١٠٢، ٢٥٠، [١٠٣، ١ / ٣٤٢]، [٢٩ ، ٥ / ٤٥، ١٠ / ٨٨]، [١٠٤، ٢ / ٤٩٧]، [١٠٥، ٣٨٥]، [٣١ ، ٢ / ٣٧٩]، [٤٠ ، ٤ / ٣٠٤].

(٨٧) من الطويل، لذي الرمة، قال ابن جني في [١٠٣، ٢ / ٥]: « وأنشد ابن الأعرابي لذي الرمة: ألا طرقتنا.. وقال: أنشدنيه أبو الغمر هكذا بالياء، وهو شاذ »، قال البغدادي [١٠٥، ٣٨٢]: « وقوله أنشدنيه أبو الغمر، هو أبو الغَمْرِ الكلابي، وفي مثله يحتمل أن يكون أنشده لنفسه، وأن يكون أنشده لغيره، وجزم العيني بأنه له، وهو خلاف الصواب، فإن البيت لذي الرمة، والرواية في ديوانه كذا:

أَلاَ خَيَّلَتْ مَيٌّ وقَدْ نَامَ صُحْبَتِي * فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ سَلامُهَا

الخَامِسُ: الحُكْمُ بالقِلَّةِ على تَجَرُّدِ المضارع من نونِ التَّوكيد بعدَ «إمَّا» في قولِ الشَّاعِرِ:

*** يَا صَاحِ إمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ *** (٨٨)

فإنه قال عنه: «وهو قَليلٌ، وقِيلَ: يَخْتَصُّ بالضَّرورةِ» [٣ ، ٤ /٩٧]، يريدُ أن المبرِّدَ والزَّجَّاجَ حَمَلاهُ على الضَّرورَةِ [٣٦، ٢ / ٢٠٤]، وهو أصحُّ مما ذَهَبَ هو إليه من حَمْلِهِ على القلَّةِ، حتى على مذهبِه - على ما تبين سابقًا - فإنه لم يَكْثُرْ في كلامِهم، ولم يوردوا مع هذا البيتِ شيئًا من النَّثْرِ.

الفصل الخامس: المتابعة على قواعد لم تكن دقيقةً

ابنُ هشامٍ في جُلِّ تَقْعِيدِهِ كان متابعًا للنَّحويينَ المتقدِّمين، فإذا ما انتُقِدَ في تَقْعِيدٍ ما؛ كان الانتقادُ حينئذٍ مُوَجَّهًا إليه وإلى مَن سَبَقَه إلى تلك القَاعدةِ، وقد تابَعَ مَن قبلَه في قواعدَ لم يكنْ لمثلِه أن يُتابِع فيها، فإن عقليَّته التي ظَهَرَتْ آثارها في «المغني» لم تكن لِتَقْبَلَها، ويَظْهَرُ ذلك من النَّظَرِ في أمورٍ:

أحدُها: أنه شَرَط في أفعالِ المقارَبة أن يكونَ خبرُها رافعًا لضميرِ الاسمِ، أي:ألاَّ يكونَ رافعًا لِسَبَبِيٍّ (٨٩)، وهذا جَعَلَه يَقِفُ أمامَ قولِ الشَّاعِرِ:

وقَدْ جَعَلْتُ إذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي
ثَوبِي فَأَنْهَضَ مِثْلَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ (٩٠)

ويروى أيضا:

فَمَا نَفَّرَ التَّهْوِيمَ إلاَّ سَلامُهَا

وهذا لا شاهد فيه ».

والظاهر أن الاحتمال الذي ذكره البغدادي غير صحيح؛ فإن ابن الأعرابي الذي حكاه عن أبي الغمر هو الذي أنشده ابنَ جني عن ذي الرمة، إلا أن يكون قوله « لذي الرمة » من قول ابن جني، هذا وقد تصحف « أبو الغمر » في التصريح إلى أبي النجم.

وأكثر المصادر تروي صدره هكذا:

*** أَلا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ ***

وذكر محقق ديوان ذي الرمة أن هذه الرواية للبيت ملفقة، وأن أصل هذا البيت ما جاء في ديوان ذي الرمة، وهو قوله:

= أَلاَ خَيَّلَتْ مَيٌّ وقَدْ نَامَ صُحْبَتِي * فَمَا نَفَّرَ التَّهْوِيمَ إلاَّ سَلامُهَا

ينظر الشاهد في: [١٠٦، ٢ / ١٠٠٣]، [١٠٣، ٢ / ٥]، [١٠٤، ٢ / ٤٩٨]، [٣٠ ، ٤ / ٥٧٨، [١٠٥، ٣٨١ – ٣٨٢]، [٣١ ، ٢ / ٣٨٣، [٤٠ ، ٤ / ٣٢٨].

(٨٨) من البسيط، لا يعرف قائله، وتمامه:

*** فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الخُلاَّنِ مِنْ شِيَمِي ***

و « الجِدَةُ » – بكسر ففتح –: الغنى، و « الخُلاَّنُ »: جمع خليل أو خل، وهو الصديق المختص، و « الشِيَمُ »: جمع شيمة، وهي الخُلُق.

ينظر الشاهد في: [٨٠ ، ٣ / ١٤١٠، [١٠٠، ٦٢٠]، [٣٠ ، ٤ / ٣٣٩]، [٣١ ، ٢ / ٢٠٤]، [٤٠ ، ٣ / ٢١٦].

(٨٩) السببي: الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على المتقدم.

(٩٠) من البسيط، لأبي حية المشمر بن الربيع النمري، وقيل: لعمرو بن أحمر الباهلي، وقيل: لمحمد بن بشير الخارجي، وقيل: للحكم بن عبدل

وقولِ الآخَرِ:

وأَسْقِيهِ حَتَّى كادَ مِمَّا أَبُثُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ ومَلاعِبُهْ (٩١)

حتى لَجَأَ إلى تأويلِهما، حيثُ جَعَلَهما بَدَلَينِ من اسمَي «جَعَلَ» و «كاد» [٣ ، ١ /٣٠٥ – ٣٠٨].

ولستُ أدري ما المانعُ من رفعِه اسمًا سَبَبِيًّا، مِثلَ «ثوبي» و «أحجارُه» ؟

ولِمَ هذا التَكَلُّفُ والصِّنَاعَةُ لا تَرُدُّهُ ؟ (٩٢) وكَيْفَ وقد قال بعد ذلك [٣ ، ١ /٣٠٨]: «ويَجُوزُ في «عسى» خاصَّةً أن تَرفَعَ السَّبَبِيَّ، كقولِه:

*** فَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ *** (٩٣)

ولا فَرْقَ بين «عسى» و «جعل» و «كاد» ؟ ولو كان هناك فَرْقٌ مُؤَثِّرٌ لكان الفعلانِ الآخَرانِ أولى بهذا الحكم من «عسى»؛ لأنهما مُتَصَرِّفانِ، وهو جامِدٌ.

الثَّاني : أنه قَرَّرَ أن «لا» النافيةَ إذا أُهْمِلَتْ وَجَبَ تكرارُها، ثم قال: «لَم تُكَرَّرْ «لا» المهملَة في قولِهِ: «لا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ»؛ لِتَأَوُّلِ «لا نَوْلُكَ» بـ «لا يَنْبَغِي لك»..» [٣ ، ٢ /٦ – ٧].

يُريدُ: أنها تُؤَوَّلُ بفعلٍ لا تُكَرَّرُ معه «لا»، وهو المضارع، ولم يُقَدِّرْهُ بماضٍ؛ لأنه لا بُدَّ معه من تكرارها، وهذا التأويلُ مِن أَعْجَبِ العَجَبِ ! فإن المراد بقولِه: «لا نولك أن تفعل»: ليس في

الأسدي، قال البغدادي [٣٢ ، ٤ / ٩٥]: « قال العيني: قائل البيت الشاهد أبو حية النمري، وقد نسب للحكم بن عبدل الأعرج الأسدي، وليس بصحيح؛ لأنه لا يوجد في ديوانه ».

و« النَّمِل »: الذي أخذ منه السكر مأخذا.

ويروى: *** ثَوبِي فَأَنْهَضَ مِثْلَ الشَّارِبِ السَّكِرِ ***

وذكر في « الخزانة » أن القافية رائية، وساق مع الشاهد أربعة أبيات بقافية الراء.

=ينظر الشاهد في: [٢٦ ، ٧٥٤]، [٣٠ ، ٢ / ١٧٣]، [٣١ ، ١ / ٢٠٤]، [٣٢ ، ٤ / ٩٣ – ٩٤]، [٤٠ ، ١ / ٢٦٣].

(٩١) من الطويل، لذي الرمة.

و « أسقيه »: أي أسقي ربع مية بالدمع، وقيل: أراد أنه يدعو لربعها بالسقيا، « البَثُّ »: إظهار الحزن والأسف.

ينظر البيت في [١٠٦، ٢ / ٨٢١]، [٣٠ ، ٢ / ١٧٦]، [٣١ ، ١ / ٢٠٤]، [٤٠ ، ١ / ٢٦٣].

(٩٢) وقد كان ابن مالك يجوزه في « التسهيل » و « شرحه » على قلة، ويتأول السببي على أنه هو الفاعل المتقدم عينه، وقد وافقه الدماميني على ذلك دون هذا التأول.

ينظر [٥٢ ، ١ / ٣٩٨]، [١٠٧، ٣ / ٣٠٧].

(٩٣) من الطويل، للفرزدق قاله حين توعده الحجاج بالقتل، وتمامه:

*** إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ ***

ورواية الديوان: « **إِذَا نَحْنُ خَلَّفْنَا**.. ».

و « حفير زياد »: موضع بين العراق والشام، نُسِبَ إلى زياد بن أبيه لما كان واليا لأخيه معاوية على العراق.

ينظر الشاهد في: [١٦٠،٥٦]، [٣٠ ، ٢ / ١٨٠]، [٣١ ، ١ / ٢٠٥]، [٤٠ ، ١ / ٢٦٤].

متناوَلِكَ أن تَفعلَ، فتقدير ذلك بـ «لا ينبغي لك» اعتباطِيٌّ لا دَلِيلَ عليه ! إلا أن يراد بالتقدير هنا بيان أنهم إنما قالوا ذلك بكلام خبري، ويريدون به الإنشاء، لأَنَّ في هَذَا زجرا، كأنهم قالوا: لا تفعل كَذَا (٩٤)، فـ «لا» في «لا نولك» هي الداخلة على المضارع «ينبغي»، والداخلة على المضارع لا يجب تكريرها (٩٥).

ثم لِمَ يتأولُ الحكايةَ بهذا، ولَمْ يتأوَّلْ قولَ الشَّاعِرِ:

أَشَاءُ ما شِئْتِ حَتَّى لا أَزَالُ لِمَا

لا أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي (٩٦)

بِمِثْلِ هذا التأويلِ، بَلْ حَمَلَه على الضَّرورةِ ؟ !

الثَّالِثُ: قولُه: «وأما حِكايةُ الأَخْفَشِ: لا رَجُلَ وامرأةَ – بالفتحِ – فشاذَّةٌ» [٣ ، ٢ /٢٣].

فإن السُّؤَالَ المُتَوَجِّهَ إليه هنا يَجِبُ أن يكونَ عن وَجْهِ الشذوذ، فظاهِرٌ من سِياقِه أن وجهَه كونُ اسم «لا» مبنيًا لأجلِ التَّركيبِ، والتركيبُ لا يَصِحُّ مع الفَصْلِ بالواو، فإن كان كذلكَ فهو اختلالٌ في المَنْهَجِ، لأنَّ التَّعليلَ بالتركيبِ ليس مُسَلَّمًا من كُلِّ أَحَدٍ، بل هناك من يَجْعَلُ البناءَ لِتَضَمُّنِ معنى «مِن» على ما حكاه هو [٣ ، ٢ / ١٣]، وحينئذٍ فلا شُذُوذَ، فكيف إذن يُشذِّذُ قولَ الفصيحِ وليس لديه قاعدةٌ صناعيَّةٌ تَرُدُّهُ، بل مقتضى الصناعة لدى أهلِ القول الآخَرِ جوازُه، فلقد كان حَرِيًّا به أن يكون هذا النص داعيًا له أن يَختار القولَ الآخَرَ، فإن هذا أولى من تخطئةِ العرَبِيِّ.

الفصل السادس: قَبُولُ القَاعِدَةِ ولَوْ عَارَضَهَا سماعٌ مُعْتَبَرٌ

ربما سَلَّمَ ابنُ هشامٍ بالقاعدةِ مع علمِه بأنَّها مُخَالِفَةٌ لِنَصٍّ لا يُمْكِنُ تَجَاهُلُهُ، وأَجِدُ لذلك مِثَالَيْنِ:

المِثَالُ الأَوَّلُ: أنه قَرَّرَ أن بِناءَ القِلَّة «أَفْعُلًا» لا يكون من «فَعْلٍ» معتل العين، وهو يعلمُ أنه جاء منه في القرآنِ لَفظُ «أعين» في أكثرَ من آيَةٍ، كما في قولِ الله تعالى: چ پ پ پ پ چ[المائدة / ٨٣]، وقولِه تعالى: چ ې ې چ[الزخرف / ٧١]، ولهذا تكلف التفريق بين ما جاء في القرآن وما جاء في الشعر، مع الإبقاء على القاعدةِ، فقال [٣ ، ٤ /٣٠٨]: «وشَذَّ قياسًا «أَعْيُنٌ»، وقِياسًا وسماعًا: أَثْوُبٌ وأَسْيُفٌ، قال:

*** لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوُبَا * (٩٧)**

---

(٩٤) هذا هو المفهوم من كلام سيبويه، بدليل أنه مَثَّلَه بقولهم: « لا سَلامٌ »، على معنى: « لا سَلَّمَ اللهُ فُلانًا ».

ينظر [٥٧ ، ٢ / ٣٠٢].

(٩٥) الرضي: « بمعنى « لا ينبغي لك أن تفعل » فهي – في المعنى – هي الداخلة على المضارع، وتلك لا يلزم تكريرها ». [٥٤ ، ١ / ٢٥٨].

(٩٦) من البسيط، وقائله مجهول.

و « الشائئ »: اسم فاعل من شَنِئَ وشَنَأَ، يَشْنَأُ، بمعنى: أبغض، وسَهَّلَهُ الشاعرُ للقافية.

ينظر البيت في: [٣٠ ، ٢ / ٣٢٥]، [٣١ ، ١ / ٢٣٧]، [٤٠ ، ٢ / ٥].

(٩٧) من الرجز، لمعروف بن عبد الرحمن، وبعده:

*** حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا ***

وقال :

*** كَأَنَّهُمْ أَسْيُفٌ بِيضٌ يَمَانِيَةٌ * (٩٨)».**

فأنتَ تَرى أنَّ الأعينَ والأثوبَ والأسيفَ سواءٌ من حيثُ القياسُ والسماعُ، فقد وَرَدَ لكلِّ واحدٍ منها شاهدٌ، ولهذا يَرِدُ عليه أمرانِ:

أحدُهما: أن الأصوبَ أن يجعلَها جميعًا شاذَّةً في القياسِ والسَّماعِ، أو شاذَّةً في القياسِ فقط، فإن التفريقَ بينَها غيرُ مُبَرَّرٍ (٩٩)، لأن الحديثَ ليس عن ثُبُوتِ النَّصِّ وعدمِ ثبوتِه، فإذا اتفقتْ في قَبُولِ نقلِها، لم يكنْ له أن يُفرِّق هذا التفريق، لا سيما أنه لا معنى لقول القائل: هذا شاذٌّ قياسًا، وذاك شاذٌّ قياسًا وسماعًا، فإن حديثنا عن الشُّذوذِ قياسًا، وأما السَّماع لما صح قياسًا فليس بلازمٍ، فإنك كثيرًا ما ترى في قواعدِهم ما ليس له شاهدٌ، فيذكرون له أمثلةً من صُنعِهم أو من أشعارِ المولَّدين، ولا ينعتونه بالشذوذِ سماعًا، وإنما لَجَأَ ابنُ هشام إلى هذا التفريق لكون القرآنِ أعلى دَرجةً من غيرِه من المَسْمُوعِ.

الثَّانِي: أنَّ - في ضِمْنِ تفريقِه هذا - دلالةً على أن القاعدةَ لم تَقُمْ على استقراءٍ تَامٍّ، فإن من المعلومِ أنَّ القرآنَ أقوى النُّصُوصِ المُعَوَّلِ عليها في التَّقْعِيدِ، ولا يُمْكِنُ أن يكون فيه شُذوذٌ عَنْ كَلامِهِم، لأنَّ الله تعالى قال: چٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ چ[النحل / ١٠٣] ، أي: يُبَيِّنُ المُرادَ، ويَفْهَمُه العرَبيُّ؛ لأنه بلِسانِه، فلا ضَعْفَ فيه، ولا شُذُوذَ، بل الشُّذُوذُ في القاعدةِ التي خالَفَتْهُ، ولو كانَ تَقْرِيرُ النَّحويِّينَ لِلُّغَةِ وَصْفِيًّا لصَحَّ أن يُنْعَتَ بعضُ القرآنِ بالشُّذوذِ؛ لأن ما خَالَفَ السائدَ فهو شاذٌّ، وليس الشذوذُ حينئذٍ عيبًا، وإنما منهجهم تَقْعِيدِيٌّ، يُرَادُ منه البناءُ عليه، فكان حاصِلُ ذلك أن بعضَ القرآن لا يُقَاسُ عليه، وهُم جميعًا مُقِرُّونَ بأن القرآنَ أفصحُ الكلامِ، فكيفَ لا يُقاسُ عليه والمُتَكَلِّمُ به - سُبْحَانَهُ - أَعْلَمُ باللُّغةِ وأهلِها، ولا يعتريه سَهْوٌ ولا اضْطِرَارٌ ؟ فما الدَّاعِي إلى أن يَتَكلم- سُبْحَانَهُ - بالشَّاذِّ مع وُجودِ المُطَّرِدِ ؟

ويروى: « لكل حال »، ويروى: « لكل عصر »، ويروى: « قناعا أشهبا »، وينشده بعضهم بالهمز، فيقول: « أثؤبا ».

ينظر الشاهد في: [٥٧ ، ٣ / ٥٨٨، [١٠٣، ١ / ٢٨٤]، [١٠٨، ٢ / ٣٧١، ٣٧٢]، [١٠٤، ١ / ٣٣٦]، [٣٠ ، ٤ / ٥٢٢]، [٣١ ، ٢ / ٣٠١]، [٤٠ ، ٤ / ١٢٢].

(٩٨) من البسيط، لا يعرف له قائل، وتمامه:

*** عَضْبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الأَثَرُ ***

و « عضب »: قاطع، و « مضاربها »: أي مضارب السيوف، ومضرب السيف هو طرفه، و « الأثر »: أثر الجرح.

ينظر الشاهد في: [٣٠ ، ٤ / ٥٢٣]، [٣١ ، ٢ / ٣٠١]، [٤٠ ، ٤ / ١٢٣].

(٩٩) يرى بعض الأفاضل أن التفريق مبرر؛ لأن الأولى آية، والثاني شعر، فكان الأدب يفرض هذا، وأن ابن هشام أخذ بقاعدة مقررة في أصول النحو، ولم يكن بدعا.

والجواب: أن الحكم بالشذوذ قياسا واستعمالا – على مفهوم الشذوذ الذي طرقه ابن هشام – لا يقتضي انتقاصا من قدر القرآن، وأنا أناقش هذا المعنى من منظوره هو، فإن الحكم على أثوب بالشذوذ قياسا واستعمالا يستلزم الحكم على أعين بالشذوذ قياسا واستعمالا، ولا فرق.

ولهذا لم يَكُنِ النحويون يصفون شيئًا من كلامِه المُرَكَّبِ بالشُّذوذِ، بل ما جاء منه مخالفًا في ظاهرِه قاعدةً نحويَّةً، يردونه إليها بالتأويلِ، وأما الكلماتُ المُفْرَدةِ فلا يَدْخُلُها التأويلُ، وحينئذ فإما أن يُقَاسَ عليها، فيُقَالُ هُنَا: أَقْوُلٌ، وأَعْوُنٌ، وأَكْوُنٌ، جَمْعَ قَوْلٍ، وعَوْنٍ ، وكَوْنٍ، وإما أن تُوصَفَ بالشذوذِ، وقد كان كَثيرٌ من النحويين يَتَحَرَّجُون من وَصْفِها بالشذوذِ، وأما مَنْ وَصَفَها منهم بالشذوذِ – كابنِ هِشَامٍ - فقالوا: إن وصفَها بالشُّذُوذِ لا يمنع من كونها فَصِيحَةً، قال: «وأما قولُ الحجازيين: القُصْوَى فشَاذٌّ قياسًا، فَصِيحٌ استعمالًا» [٣ ، ٤ /٣٨٨].

على أنَّه يَجِبُ التَّفْرِيقُ بَينَ مَا قَصَّرَتْ فيهِ العَرَبُ، وما زَادَتْ فِيهِ، فإنَّ «اسْتَحْوَذَ» قد تَرَكَتِ العَرَبُ فيه الإعلالَ لِغَرَضٍ، فَلا يَصِحُّ أَنْ يُعَلَّ، وأمَّا «أَعْيُنٌ» فقد زَادَتْهُ على «عُيُونٍ»، و «أَعْيَانٍ»، فَلَو جَوَّزْنَا «اسْتَحَاذَ» لكُنَّا تَرَكْنَا الغَرَضَ الَّذِي قَصَدُوهُ، ولَكِنْ لَوْ قُلْنَا: أَكْوُنٌ لَما خَالَفْنَا قَصْدَهُم.

ولا يَخْتَلِفُ الحالُ - لديه - عندَ قولِ الله تعالى: چ ئا ئا چ[الطلاق / ٤]، فقد حَمَلَه على الشُّذوذِ، لأن قياسَه: أَحْمُلٌ، مع أنه ساقَ له شاهدَين شِعْرِيَّيْنِ عمَّهما بالشذوذِ – أيضًا [٣ ، ٤ /٣١٠ – ٣١١] - وهما قولُ الحُطَيْئَةِ:

*** مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاخٍ بِذِي مَرَخٍ *** (١٠٠)

وقولُ الآخَرِ:

*** وزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا *** (١٠١)

وابنُ هشامٍ لا يَلْجَأُ إلى حَمْلِ القرآنِ على الشُّذُوذِ إن كان ثَمَّةَ مندوحةٌ له، بل يُصَرِّحُ حينئذ بأن القرآن لا يُحْمَلُ عليه، فإنه قَرَّرَ في «المغني» (١٠٢) أنَّ «كُلًّا» إذا أُضِيفَ إلى نكرةٍ فإن الضمير يُعادُ إلى النكرةِ على حَسْبِ قَصْدِ المتكلِّم، فإذا قُلْتَ: «كُلُّ رَجُلٍ»، فلا يَصِحُّ إطلاقُ وُجوبِ الإفرادِ، فلا يَجِبُ: «قائمٌ» مُطلقًا، خلافًا لابنِ مالكٍ، ولا إطلاقُ جَوازِ الإفرادِ والجَمْعِ، فيقالُ: «قائمٌ» و «قائمون»، خلافًا لأبي حيَّان، بل إنَّ «كُلًّا» «المضافةَ إلى المفردِ إن أُريدَ نِسبةُ

---

(١٠٠) من البسيط، للحطيئة، وتمامه:

*** زُغْبِ الحَوَاصِلِ لا مَاءٌ ولا شَجَرُ ***

و « ذُو مَرَخٍ »: وادٍ باليمامة، كثير الشجر، قريب من فَدَك، ويروى: « بِذِي طَلَحٍ »، ويروى: « بِذِي أَمَرٍ »، ويقال: إنه الأقرب، لأن « ذا أَمَرٍ » موضع بنجد من ديار غطفان، وكان ثمة أولاد الحطيئة، و« زُغْب »: وصف للريش على « فُعْلٍ»، و « الحواصل »: جمع حَوْصَلَة، وهي للطير بمنزلة المعدة للإنسان، وأرد: زغب ريش الحواصل، ورواية الديوان: « حمر الحواصل »، ويروى: « خمص الحواصل »، ويروى: « رعب الحواصل » بالراء المهملة.

ينظر الشاهد في: [١٠٩، ١٩١]، [١، ٣ / ٥٩]، [١١٠، ٣٤٩]، [٣٠ ، ٤ / ٥٢٤]، [٣١ ، ٢ / ٣٠٢، [٤٠ ، ٤ / ١٢٤].

(١٠١) من المتقارب، للأعشى، وصدره:

*** وُجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرُهُمْ ***

و« الزند »: العود الأعلى من عودي قدح النار، وأما الأسفل فيسمى الزندة، و « أثقب »: أضوأ، والنجم الثاقب: المضيء.

ينظر الشاهد في: [٦١، ١٢٧]، [٢٩ ، ٥ / ١٦]، [٣١ ، ٢ / ٣٠٣]، [٣٠ ، ٤ / ٥٢٦]، [٤٠ ، ٤ / ١٢٥].

(١٠٢) لا ينبغي أن يُفْهَمَ أن هذه المسألة داخلة في مسائل البحث، فإني لم أوردها لذاتها، وإنما أردت أن أبين أن ابن هشام لا يرى حمل القرآن على الشاذ.

الحُكمِ إلى كُلِّ واحِدٍ وَجَبَ الإفرادُ.. أو إلى الجَمْعِ وَجَبَ الجَمْعُ.. ورُبَّما جُمِعَ الضَّمِيرُ معَ إرادةِ الحُكمِ على كُلِّ واحدٍ، كقولِه:

*** مِنْ كُلِّ كَوْمَاءَ كَثِيرَاتِ الوَبَرْ * (١٠٣)..».**

ثم قال: «وليسَ مِن ذلك: چگ گ گ ڳ ڳچ [غافر / ٥]؛ لأنَّ القرآنَ لا يُخَرَّجُ على الشَّاذِ» [٢٦ ، ٢٥٨ ــ ٢٦٢].

المِثَالُ الثَّانِي: قَولُه: «وأما قولُ الحجازيين: القُصْوَى فشَاذٌّ قياسًا، فَصِيحٌ استعمالًا» [٣ ، ٤ /٣٨٨]، مَعَ أَنَّكَ - إِذَا نَظَرْتَ فِي القِيَاسِ - لا تَجِدُ فيه ما يَقْتَضِي الإعْلالَ في «القُصْوَى»، بَلِ الصَّرْفِيُّونَ والنَّحْوِيُّونَ يَتَدَاوَلُونَ أَرْبَعَةَ أَلْفَاظٍ، وهِيَ: حُزْوَى، والدُّنْيَا، والعُلْيَا، والقُصْيَا (١٠٤)، أَمَّا الأَوَّلُ فَقَد اتَّفَقُوا على أَنَّه اسْمٌ، وأَمَّا الثَّلاثَةُ بعدَه فقَد اخْتَلَفُوا في كَوْنِهَا أَسْمَاءً أَو صِفَاتٍ، فَقَالَ النَّحْوِيُّونَ المُتَأَخِّرُونَ: كُلُّهَا صِفَاتٌ، وقَالَ الصَّرْفِيُّونَ ــ كابنِ عُصْفُورٍ(١٠٥)، وابنِ الحَاجِبِ (١٠٦) ــ: كُلُّهَا أَسْمَاءٌ، وهَذَا هُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ سِيبَوَيهِ (١٠٧)، وقَدْ أَفْصَحَ عَنْهُ السِّيرَافِيُّ (١٠٨)، ونَسَبَهُ أَبُو حَيَّانَ إلى الأَكْثَرِينَ [١١٣، ١ / ١٤٣].

وأَنْكَرَ ذَلِكَ ابنُ مَالِكٍ ــ تَبَعًا لِلفَارِسِيِّ [١١٥، ٣٠٥] ــ بِقَوْلِهِ: «وأَمَّا أَهلُ التَّصْرِيفِ فيَقُولُونَ: تُقْلَبُ في الاسمِ دُونَ الصِّفَةِ، ويَجْعَلُونَ «حُزْوَى» شَاذًّا، ويُمَثِّلُونَ للاسمِ بـ «الدُّنْيَا»، وأَصْلُهَا:

---

(١٠٣) من الرجز، لا يعرف قائله، ولا يعرف له بقية.

و « الكَوْمَاءُ » ــ بفتح الكاف والمد ــ: الناقة العظيمة السنام، و « الوَبَرُ » ــ بفتحتين ــ: للبعير كالصوف للغنم.

ينظر البيت في: [٢٦ ، ٢٦١]، [١١١، ٤ / ٢٢٧]، [١١٢، ٥٤٢].

(١٠٤) وقد مَثَّلَ ابنُ الحَاجِبِ بـ « الغُزْوَى »، فأنكرَ عليه ابنُ النَّاظِمِ، وأبو حيَّان، وقالا: « تَمْثِيلٌ مِنْ عِنْدِهِ، ولَيسَ مَعَه نَقْلٌ »، ولفظ أبي حيان: «.. لا نَقْلٌ ».

ينظر: [١١٣، ١ / ١٤٣]، ولم يذكره ابن الناظم في شرحه على الألفية [١٠٠، ٨٥٣ ــ ٨٥٤]، وإنما نقله عنه الأشموني [٤٠، ٤ / ٣١٣].

(١٠٥) قَالَ: « أو يَكُونَ الاسْمُ على وَزْنِ « فَعْلَى » وتَكُونَ لامُه وَاوًا، فإنَّ العَرَبَ تُبْدِلُ مِن الوَاوِ يَاءً في الاسْمِ، وذَلِكَ نَحوُ: العُلْيَا، والدُّنْيَا، والقُصْيَا ».

[١٠٤، ٢ / ٥٤٤].

(١٠٦) قَالَ: « وتُقْلَبُ الوَاوُ يَاءً في فُعْلَى اسْمًا كالدُّنْيَا والعُلْيَا، وشَذَّ نَحْوُ: القُصْوَى وحُزْوَى، بِخِلافِ الصِّفَةِ، كالغُزْوَى ».

[١١٤، ٣ / ١٧٧].

(١٠٧) فإنَّهُ قَالَ: « وأَمَّا « فُعْلَى » مِن بناتِ الواوِ فإذا كانتِ اسمًا فإنَّ الياءَ مبدلةٌ مكانَ الواوِ، كمَا أُبْدِلَتِ الوَاوُ مكانَ اليَاءِ في « فَعْلَى »، فأَدْخَلُوها عليها في « فُعْلَى » كما دَخَلَتْ عليها الوَاوَ في « فَعْلَى » لِتَتَكَافَئَا، وذَلِكَ قَولُكَ: الدُّنْيَا، والعُلْيَا، والقُصْيَا، وقد قَالُوا: « القُصْوَى »، فَأَجْرَوْهَا على الأَصْلِ؛ لأَنَّهَا قد تَكُونُ صِفَةً بِالأَلِفِ واللَّامِ ».

[٥٧ ، ٤ / ٣٨٩].

(١٠٨) قَالَ: « والآخَرُ: « فُعْلَى »، إذَا كانَ اسمًا، ولامُ الفِعْلِ منه وَاوٌ؛ تُقْلَبُ ياءً، وذَلكَ قَولُكَ: العُلْيَا، والدُّنْيَا، والقِيَاسُ فِيهِمَا: العُلْوَى، والدُّنْوَى .. وهَذِهِ عندَ سِيبَوَيهِ بِمَنْزِلَةِ الأَسْمَاءِ ».

[٨٨، ٥ / ٥٠٣].

الدُّنْوَى، مَعَ أنَّ الاسْمِيَّةَ فيها عَارِضَةٌ، وهَذَا قَولٌ لا دَلِيلَ على صِحَّتِهِ، ومَا قُلْتُهُ مُؤَيَّدٌ بِالدَّلِيلِ، ومُوَافِقٌ لِأَئِمَّةِ اللُّغَةِ»، ونَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الفَرَّاءِ وابنِ السِّكِّيتِ [٤٠ ، ٤ / ٣١٢ – ٣١٣] (١٠٩).

وتَوَسَّطَ ابنُ يَعِيشَ، فَقَالَ: «هِيَ فِي الحَقِيقَةِ صِفَاتٌ، إلَّا أَنَّهَا جَرَتْ مَجْرَى الأَسْمَاءِ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِها مُجَرَّدَةً مِن المَوْصُوفِينَ» [٢٩ ، ١٠ / ١١٢] (١١٠).

وكِلا الفَرِيقَينِ رَأَى أَنَّ الأَوَّلَيْنِ مُعَلَّلَانِ ، والثَّالِثَ مُصَحَّحٌ، فجَعَلُوا القَاعِدَةَ لِلأَوَّلَينِ، وشَذَّذُوا الثَّالِثَ، فمَنْ جَعَلَهَا أَسْمَاءً قَالَ: إنَّ القَلْبَ يَكُونُ فِي الاسْمِ دُونَ الصِّفَةِ، وأَمَّا عَدَمُ القَلْبِ فِي «القُصْوَى» فَشَاذٌّ، وإنَّ الوَصْفَ بِهِمَا في قَولِ اللهِ تَعَالَى: چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ [الأنفال / ٤٢] عَارِضٌ، ومَنْ قَالَ: إنَّهَا صِفَاتٌ، قَالَ: إنَّ القَلْبَ يَكُونُ في الصِّفَةِ دُونَ الاسْمِ، وأَمَّا عَدَمُ القَلْبِ في «القُصْوَى» فَشَاذٌّ، ولَيْسَ عِندَ الطَّرَفَينِ مِن اليَقِينِ فِي اسْمِيَّةِ شَيْءٍ مِن ذَلِكَ إلَّا «حُزْوَى».

وأَنْتَ تَرَى أَنَّهُم بَنَوْا هَذَا القِيَاسَ على هَذِهِ الأَلْفَاظِ اليَسِيرَةِ، وأَنَّ في هَذَا الاخْتِلافِ في التَّقْعِيدِ دَلِيلًا عَلَى هَشَاشَةِ القَاعِدَةِ، أَلا تَرَى أَنَّ ابنَ عُصْفُورٍ قَالَ: «وهُوَ مَعَ ذَلِكَ على غَيْرِ قِيَاسٍ؛ لأَنَّهُ قَلْبٌ لِغَيْرِ مُوجِبٍ، ولَوْلَا وُرُودُ السَّمَاعِ بِذَلِكَ لَمَا قِيلَ» ؟ [١٠٤، ٢ / ٥٤٥].

وَوَاضِحٌ مِن عِبَارَةِ سِيبَوَيهِ أَنَّه يَرَى أَنَّ عَدَمَ الإعْلالِ في «القُصْوَى» لأجلِ اعتبارِ الوَصْفِيَّةِ، فإنَّهُ قَالَ: «لأَنَّهَا قد تَكُونُ صِفَةً بِالأَلِفِ والَّلامِ»، قَالَ السِّيرَافِيُّ: «والآخَرُ: «فُعْلَى»، إذَا كَانَ اسمًا، ولامُ الفِعْلِ منه وَاوٌ؛ تُقْلَبُ ياءً، وذَلكَ قَولُكَ: العُلْيَا، والدُّنْيَا، والقِيَاسُ فِيهِمَا: العُلْوَى، والدُّنْوَى .. وهَذِهِ عندَ سِيبَوَيهِ بمَنْزِلَةِ الأَسْمَاءِ، وإنَّما ذَكَرَ أَنَّ «فُعْلَى» - مِن بَنَاتِ الوَاوِ إذَا كانَتْ صِفَةً - على أَصْلِهَا، وإنْ كَانَ لا يُحْفَظُ في كلامِهِم شَيْءٌ مِن ذَلِكَ على «فُعْلَى»؛ لأنَّ القِيَاسَ أَنْ يُحْمَلَ على أَصْلِهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أنَّه خَارِجٌ عَنْ أَصْلِهِ، شَاذٌّ عَن بَابِهِ، وأَمَّا «القُصْوَى» فَالبَابُ فِيهِ القُصْيَا، كَمَا قَالُوا: الدُّنْيَا والعُلْيَا، وإنَّمَا قَالُوا القُصْوَى لأَنَّهَا صِفَةٌ بِالأَلِفِ والَّلامِ» [١١٧، ٥ / ٣٠٥].

وإذَا كانَ لاعتِبَارِ الوَصْفِيَّةِ أَثَرٌ في تَصْحِيحِ القُصْوَى؛ لم يَكُنِ التَّصْحِيحُ شَاذًّا، لَكِنْ يَبْقَى أَنْ يُقَالَ: ولِمَ لَمْ يَمْنَعْ هَذا الاعتبارُ مِن إعْلالِ «الدُّنْيَا» ؟

وَالجَوَابُ: أَنَّ الدُّنْيَا صَارَ عَلَمًا بِالغَلَبَةِ على مَا يُقَابِلُ الآخِرَةَ، فَلَمْ يَكُنْ اعْتِبَارُ الوَصْفِيَّةِ قَادِرًا عَلى مُقَاوَمَةِ مَا اسْتَقَرَّ بِاليَاءِ، بِخِلافِ «القُصْوَى»، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِعَلَمٍ على شَيْءٍ.

أَلا تَرَى أَنَّ الدُّنْيَا رَاعَوْا فِيها الاسْمِيَّةَ، فَحَذَفُوا مِنهَا الأَلِفَ والَّلامَ، مَعَ أَنَّ الصِّفَاتِ التي على هَذَا الوَزْنِ لا تَعْرَى مِنْهُمَا ؟ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: «ورُبَّمَا اسْتُعْمِلَ بَعْضُ هَذِهِ الصِّفَاتِ اسْتِعْمَالَ الأَسْمَاءِ، فَتُنْزَعُ مِنهُ الأَلِفُ والَّلامُ، نَحْوُ: دُنْيَا (١١١) ، في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

---

(١٠٩) قال الأشموني: « قال الناظم – في بعض كتبه –.. »، فذكره، ولم أجده في [٨٠ ، ٤ / ٢١٢١ – ٢١٢٢]، ولم يصله شرحه على « التسهيل ».

(١١٠) ولا يَبْعُدُ عن هذا قولُ ابن جني: « الدنيا والعليا وشبههما مما عليه حكم الأسماء لتركهم إجراءها وصفا في أكثر الأمور، واستعمالهم إياها استعمال الأسماء.. »، وقولُ ابنِ عصفور: « فإن قال قائل: فإن القُصْيَا، والعُلْيَا، والدُّنْيَا صفات ! فالجواب: أنها قد استعملت استعمال الأسماء في ولايتها العوامل وترك إجرائها تابعة، فلذلك قلبت فيها الواو ياء ».

ينظر: [١٠٤، ٢ / ٥٤٤، [١١٦، ٣٥٠]، ففيه نقل لكلام ابن جني في « التنبيه على مشكلات الحماسة »، ولم أقف عليه.

(١١١) وقال ابنُ يعيش: « وقد تقدم أن الألف واللام تلزم هذه الصفة، إلا أنهم استعملوا دنيا استعمال الأسماء، فلا يكادون يذكرون معه الموصوف، ولذلك قلبوا اللام منه ياء.. فلما غلب عليها حكم الأسماء أجروها مجرى الأسماء، وكانت الألف واللام لا تلزم الاسم، فاستعملوها بغير ألف ولام،

في سَعْيِ دُنْيَا طَالَ مَا قَدْ مُدَّتِ» (١١٢)

إنَّ «اسْتَحْوَذَ» قد وَرَدَ مع أَرْبَعِ كَلِمَاتٍ لم يُصِبْهُنَّ الإعْلالُ في مُقَابِلِ كَمٍّ كَبِيرٍ مِن الكَلِمَاتِ المُعَلَّةِ، ولهذَا يُقَالُ: إنَّ «اسْتَحْوَذَ» فَصِيحٌ لا يُقَاسُ عَلَيهِ، ولَوْ لَمْ يَرِدْ مِنْ كَلامِهِم شَيْءٌ مُعَلٌّ لَصَارَ القِيَاسُ على «اسْتَحْوَذَ» لازِمًا، إذْ لا يَصِحُّ في العُقُولِ أَنَّ هَهُنَا فَصِيحًا لا يُقَاسُ عَلَيهِ مِنْ دُونِ مَنْدُوحَةٍ، وكَذَلِكَ لَوْ وَرَدَ على «فُعْلَى» أَلْفَاظٌ مُعَلَّةٌ كَثِيرَةٌ لَكَانَ القِيَاسُ عَلَى المُعَلِّ هُوَ الوَجْهَ، أَمَّا أَنْ يَرِدَ أَرْبَعُ كَلِمَاتٍ، ثِنْتَانِ مِنْهَا مُعَلَّتَانِ، والأُخْرَيَانِ مُصَحَّحَتَانِ، ثُمَّ يُقَاسُ على المُعَلِّ دُونَ المُصَحَّحِ فَهَذَا مَا لا يُقْبَلُ، وقَدْ مَرَّ كَلامٌ يَتَعَلَّقُ بِالضَّرُورَةِ قَرِيبٌ مِن هَذَا.

فَتَبَيَّنَ إِذَنْ أَنَّ ابنْ هِشَامٍ جَارَى هُنَا قَاعِدَةً هَشَّةً، وجَعَلَ مَا وَرَدَ على خِلافِهَا شَاذًّا ولو كَانَ مِنَ القُرْآنِ.

الخاتمة

تَبَيَّنَ لي من دارستي للكتابِ - من خلالِ المسائلِ المتقدمةِ - النتائجُ التاليةُ:

١-أنَّ ابنَ هشامٍ قد اختلَفَ منهجُهُ - من جهةِ الاستدلالِ - في موضِعَيْنِ .

٢-وأنَّهُ أجابَ المُخَالِفَ بِرَدٍّ أو تأويلٍ ضَعِيفٍ في مَوضِعَين.

٣-وتَجَلَّى في منهجِهِ «التَّدَافُعُ بَيْنَ مَنْعِ الاستِعمالِ وتَخْرِيجِهِ» في سِتَّةَ عَشَرَ مَوضِعًا.

٤-وأَنَّهُ أَصَّلَ مَوْقِفًا في تَفْسِيرِ الضَّرُورَةِ، ثُمَّ أَخَلَّ به في خمسةِ مواضعَ.

٥-وضَعُفَ اجتهادُه حينَ سَلَّمَ بقَوَاعِدَ لم تَكُنْ دَقِيقَةً في ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ.

٦-وقَبِلَ قَاعِدَتَينِ مُعَارِضَتَيْنِ لِسَمَاعٍ مُعْتَبَرٍ.

٧-وأنَّ هذا الاضطرابَ لَدَيْهِ – مع بقائِه في المنزِلَةِ العَلِيَّةِ بينَ العلماءِ - بُرْهَانٌ ساطِعٌ على أنَّ الخطَأَ أو السَّهْوَ لا يَتَدَنَّى بصاحِبِه، ولا يَخْلُقُ منه غَرَضًا لمُحَارِبِه، فإنَّ هذا أو ذاك لا يَنْقُصُ قَدْرَ العَالِمِ، كيفَ والخطأُ مِنَ الإنْسَانِ سُنَّةٌ كونيةٌ لا تَتَخَلَّفُ ؟ وإنما يَرُومُ ذوو الألبابِ - بالنَّقْدِ - تَقْوِيمًا للعِلْمِ، وتَنْمِيمًا للفَهْمِ، واعتذارًا عن ذَوِيهِ، وتَرَحُّمًا على قائِلِيهِ، ويَتَذَرَّعُ به الجاهِلُ للتَّعَاظُمِ، والتَّفَاخُرِ والتَّعَالُمِ.

ولا بُدَّ - في الخِتامِ - من الاعترافِ لابنِ هشامٍ، عليه رحمة الله، بجودةِ التأليفِ، والبراعةِ في التَّصنيفِ، حتى إنَّ مُجَرَّدَ العَمَلِ على كتابِهِ لِيُعَدُّ شَرَفًا، لِمَنْ كان فيه نَاظِرًا مُنْصِفًا، ولَسْتُ أَحْسَبُ أنَّ التعليقَ على كتابِه مَطْلَبٌ، ولا بَيَانَ خَلَلِهِ مَأْرَبٌ، فلولا أنَّ العِلْمَ مُقَدَّمٌ على كل اعتبارٍ؛

كسائر الأسماء ».

[٢٩ ، ٦ / ١٠٠].

(١١٢) بيت من الرجز، للعجاج.

ينظر البيت في: [٤١، ٢١٩]، [١١٥ ، ٣٠٥]، [١١٨، ١٥ / ١٩٣]، [٢٩ ، ٦ / ١٠٠، [١١٣، ٣ / ٢٣٣]، [٣٢ ، ٣ / ٥٠٨].

لما تَجَرَّأْتُ على كتابِه بتلك الأفكارِ، فأسأل الله - تعالى - كما شَرَّفَنِي بالتعليقِ على كتابِهِ، أن يَرْزُقَهُ حُسْنَ مَآبِهِ، وصلَّى الله وسَلَّمَ على نَبِيّنا محمَّدٍ وآلِهِ وأصحابِهِ.

المصادر والمراجع

[١] ابن جني، *الخصائص* ، تحقيق محمد علي النجار (دار الكتاب العربي – بيروت ١٣٧١ هـ).

[٢] السيوطي، *الاقتراح في أصول النحو وجدله*، تحقيق د. محمود فجال (مطبعة الثغر – ط الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م).

[٣] ابن هشام، *أوضح المسالك مع عدة السالك*، تعليق / محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت - دار الجيل - الطبعة الخامسة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م).

[٤] البيهقي، *الجامع لشعب الإيمان*، تحقيق / د. عبد العلي عبد الحميد حامد (بومباي – الدار السلفية – ط الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).

[٥] الطبري، ابن جرير، *جامع البيان عن تأويل آي القرآن* (مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثالثة).

[٦] السجستاني، أبو داود، *سنن أبي داود*، إعداد عزت الدعاس، نشر محمد علي السيد (طبعة مكتبة الحنفاء - ط الأولى ١٣٨٨هـ).

[٧] العقيلي، *الضعفاء الكبير*، تحقيق / د. عبد المعطي أمين قلعجي (بيروت- دار الكتب العلمية – ط الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م).

[٨] الطبراني، *المعجم الصغير*، تحقيق / محمد شكور محمود الحاج أمرير (المكتب الإسلامي – دار عمار – ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).

[٩] عبد الرزاق، *المصنف*، تحقيق /حبيب الرحمن الأعظمي (بيروت – المكتب الإسلامي – ط الثانية ١٤٠٣ هـ).

[١٠] الترمذي، *سنن الترمذي* ، تحقيق / أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي (دار إحياء التراث).

[١١] ابن ماجه، *سنن ابن ماجه*، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع).

[١٢] الشيباني، الإمام أحمد بن حنبل، *المسند* (ترقيم إحياء التراث).

[١٣] الطيالسي، أبو داود، *مسند الطيالسي* (بيروت - دار المعرفة).

[١٤] الموصلي، أبو يعلى، *مسند أبي يعلى*، تحقيق / حسين سليم أسد (دار الثقافة العربية – ط الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).

[١٥] ابن حبان، *صحيح ابن حبان*، تحقيق / شعيب الأرناؤوط (بيروت - مؤسسة الرسالة - ط الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م).

[١٦] البيهقي، *السنن الكبرى*، تحقيق / محمد عبد القادر عطا (دار الكتب العلمية – ط الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م).

[١٧] الطبراني، *المعجم الكبير*، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي (ط الثانية – مكتبة العلوم والحكم ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م).
[١٨] الطبراني، *المعجم الأوسط*، تحقيق / طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني (القاهرة - دار الحرمين –١٤١٥ هـ).
[١٩] الأندلسي، أبو حيان، *البحر المحيط* (دار الفكر ١٤٠٣ هـ).
[٢٠] ابن خالويه، *مختصر شواذ القرآن*، نشر ج.براجشتراسر (القاهرة - مكتبة المتنبي).
[٢١] العكبري، *إعراب القراءات الشواذ* ، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز (بيروت – لبنان – عالم الكتب - ط ١٤١٧ هـ).
[٢٢] البنا، *إتحاف فضلاء البشر* ، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل (بيروت -عالم الكتب - ١٤٠٧ هـ).
[٢٣] الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (بيروت - دار المعرفة).
[٢٤] الفراء، *معاني القرآن* (عالم الكتب – بيروت – الطبعة الثانية ١٩٨٠ م).
[٢٥] الزجاج، *معاني القرآن وإعرابه*، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي (عالم الكتب - ١٤٠٨ هـ).
[٢٦] ابن هشام، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق / د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني (دار الفكر - ط الخامسة ١٩٧٩ م).
[٢٧] مقاتل بن سليمان، *تفسير مقاتل* (نسخة إلكترونية).
[٢٨] الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، تعليق محمود محيي الدين عبد الحميد (درا إحياء التراث العربِي).
[٢٩] ابن يعيش، *شرح المفصل* (بيروت - عالم الكتب).
[٣٠] العيني، *المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية*، مع الخزانة (دار صادر - ط الأولى).
[٣١] الأزهري، الشيخ خالد، *التصريح على التوضيح* (دار الفكر).
[٣٢] البغدادي، *خزانة الأدب* (دار صادر - الطبعة الأولى).
[٣٣] ابن هشام، *شرح قطر الندى*، نشر محمد محيي الدين عبد الحميد (الإدارة العامة للجامع الأزهر).
[٣٤] الأصبحي، الإمام مالك، *الموطأ* (بيروت – دار إحياء العلوم - ١٩٨٨).
[٣٥] النسائي، *سنن النسائي*، ترقيم أبي غدة (دار إحياء التراث العربي).
[٣٦] الحمصي، يس، *حاشية يس على التصريح* (دار الفكر).
[٣٧] ابن جني، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، تحقيق / علي النجدي، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي (دار سزكين - الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ).
[٣٨] النحاس، *إعراب القرآن*، تحقيق د. زهير غازي زاهد (عالم الكتب ١٤٠٥ هـ).

[٣٩] العكبري، أبو البقاء، *التبيان في إعراب القرآن*، تحقيق علي محمد البجاوي (المكتبة العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه).
[٤٠] الأشموني، *شرح الألفية*، مع حاشية الصبان (دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه).
[٤١] د. سعدي ضناوي، *ديوان العجاج*، رواية وشرح الأصمعي (دار صادر – بيروت – ط الأولى ١٩٩٧ م).
[٤٢] الداني، *التيسير في القراءات السبع*، بتصحيح أوتو برتزل (دار الكتاب العربي - الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ).
[٤٣] المقرئ، أبو طاهر، إسماعيل بن خلف، *العنوان في القراءات السبع*، تحقيق / د. زهير زاهد، د. خليل العطية (بيروت – عالم الكتب – ط الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
[٤٤] ابن الجزري، *النشر في القراءات العشر* (بيروت - دار الكتب العلمية).
[٤٥] البنا، *إتحاف فضلاء البشر* ، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل (بيروت -عالم الكتب - ١٤٠٧ هـ).
[٤٦] الزجاجي، *الإيضاح في علل النحو*، تحقيق د. مازن المبارك (دار النفائس – بيروت ط الرابعة ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م).
[٤٧] الفارسي، أبو علي، *الحجة للقراء السبعة*، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي (دار المأمون للتراث ط الأولى - ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م).
[٤٨] النجار، محمد عبد العزيز، *ضياء السالك إلى أوضح المسالك* (مصر - مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م).
[٤٩] وليم بن الورد البروسي، *ديوان رؤبة بن العجاج* – ضمن مجموع أشعار العرب (منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت – ط الأولى ١٩٧٩ م).
[٥٠] ابن حزم، *جمهرة أنساب العرب*، تحقيق / عبد السلام محمد هارون (مصر - دار المعارف– ط الخامسة).
[٥١] ابن فارس، معجم المقاييس اللغة، تحقيق / عبد السلام هارون (دار الكتب العلمية – إيران).
[٥٢] ابن مالك، *شرح التسهيل*، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون (مصر – هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – الطبعة الأولى – ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).
[٥٣] ابن منظور، *لسان العرب* (دار صادر - الطبعة الثانية).
[٥٤] الاستراباذي، رضي الدين، *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد (دار الكتب العلمية بيروت – ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م).
[٥٥] الخضري، *حاشيته على شرح ابن عقيل* (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – ط ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م).
[٥٦] الفرزدق، *ديوانه* (دار بيروت للطباعة والنشر ببيروت - ١٤٠٠ هـ).
[٥٧] سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، *الكتاب*، تحقيق / عبد السلام هارون (عالم الكتب ١٤٠٣ هـ).

[٥٨] المبرد، *المقتضب*، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة (بيروت -عالم الكتب).
[٥٩] الفارسي، أبو علي، *المسائل البغداديات* (المسائل المشكلة) تحقيق / صلاح الدين عبد الله السنكاوي (بغداد - مطبعة العاني).
[٦٠] ابن عقيل، *المساعد على تسهيل الفوائد*، تحقيق / د. محمد كامل بركات (دمشق - دار الفكر - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ).
[٦١] الحتي، د. حنا نصر، *ديوان الأعشى* (بيروت - دار الكتاب العربي – ط الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢ م).
[٦٢] الطبري، ابن جرير، *تاريخ الأمم والملوك* (مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر).
[٦٣] المبرد، *الكامل في اللغة والأدب*، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم (دار لفكر العربي).
[٦٤] إبراهيم، محمد أبو الفضل، *ديوان امرئ القيس* (مصر دار المعارف - الطبعة الرابعة).
[٦٥] عبد السلام هارون، *معجم شواهد العربية* (مصر – مكتبة الخانجي - ط الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م).
[٦٦] العكبري، أبو البقاء، *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (بيروت - دار الغرب الإسلامي - ١٤٠٦ هـ).
[٦٧] اللغوي، أبو الطيب، *مراتب النحويين*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (دار الفكر العربي – ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م).
[٦٨] الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، *طبقات النحويين واللغويين*، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم (مصر - دار المعارف – الطبعة الثانية – ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م).
[٦٩] الأنباري، أبو البركات، *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*، تحقيق د. إبراهيم السامرائي (الأردن – مكتبة المنار – الطبعة الثالثة – ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥ م).
[٧٠] إبراهيم، محمد أبو الفضل، *ديوان النابغة الذبياني* (مصر - دار المعارف).
[٧١] الزركلي، خير الدين، *الأعلام* (دار العلم للملايين – الطبعة السادسة – ١٩٨٤ م).
[٧٢] الطنطاوي، محمد، *نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة*، تعليق / عبد العظيم الشناوي، ومحمد عبد الرحمن الكردي (الطبعة الثانية – ١٣٨٩).
[٧٣] محمد الشاطر، *الموجز في نشأة النحو* (مكتبة الكليات الأزهرية – ١٤٠٣ هـ).
[٧٤] طاش كبرى زاده، أحمد بن مصطفى، *مفتاح السعادة ومصباح السيادة* (دار الكتب العلمية – ١٤٠٥ هـ).
[٧٥] السبكي، *طبقات الشافعية*، تحقيق / محمد الطناحي، وعبد الفتاح الحلو (القاهرة – مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – الطبعة الأولى).
[٧٦] اليافعي، *مرآة الجنان وعبرة اليقظان* (القاهرة – دار الكتاب الإسلامي – الطبعة الثانية – ١٤١٣ هـ).
[٧٧] الكتبي، *فوات الوفيات والذيل عليها*، تحقيق / د. إحسان عباس (دار صادر).
[٧٨] ابن العماد، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب* (بيروت – دار الكتب العلمية).

[٧٩] السيوطي، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم (دار الفكر – ١٣٩٩ هـ).
[٨٠] ابن مالك ، *شرح الكافية الشافية* ، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي (دار المأمون للتراث).
[٨١] الجرجاني، *المقتصد في شرح الإيضاح*، تحقيق / د. كاظم بحر المرجان (الجمهورية العراقية – وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد للنشر ١٩٨٢ م).
[٨٢] البخاري، *الجامع الصحيح*، مع فتح الباري، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز (السعودية - رئاسة إدارات البحوث - ١٣٧٩ هـ).
[٨٣] مسلم بن الحجاج القشيري، *صحيح مسلم*، بشرح النووي (دار القلم ١٤٠٧ هـ).
[٨٤] ابن حجر ، *فتح الباري بشرح صحيح البخاري*، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز (نشر رئاسة إدارات البحوث بالسعودية - ١٣٧٩ هـ).
[٨٥] الرامهرمزي، *المحدث الفاصل* (نسخة إلكترونية).
[٨٦] ابن فارس، *ذم الخطأ في الشعر*، تحقيق / د. رمضان عبد التواب (مكتبة الخانجي – مصر – ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م).
[٨٧] الأنصاري، أبو زيد، *النوادر في اللغة*، تحقيق / د. محمد عبد القادر أحمد (دار الشروق ١٤٠١ هـ).
[٨٨] السيرافي، أبو سعيد، *شرح الكتاب* (مخطوط بدار الكتب القومية برقم ١٣٧).
[٨٩] ابن عقيل، *شرح الألفية*، مع التوضيح والتكميل لمحمد عبد العزيز النجار (الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م).
[٩٠] ابن قدامة، *المغني* (دار الكتاب العربي – بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م).
[٩١] ابن السراج، «*الأصول في النحو* ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي (مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ).
[٩٢] ابن خالويه، *إعراب ثلاثين سورة*، (علم الكتب – ١٤٠٦ هـ).
[٩٣] الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، *البيان في غريب إعراب القرآن*، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ، ومراجعة مصطفى السقا (الهيئة المصرية العامة للكتاب).
[٩٤] الزبيدي، أبو بكر عبد اللطيف، *ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة* ، تحقيق د. عبد المجيد دياب (السعودية - شركة الطباعة العربية - ١٤٠٦ هـ).
[٩٥] الصبان، *حاشية الصبان على شرح الأشموني* (دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه).
[٩٦] أبو زيد الأنصاري، *النوادر في اللغة*، تحقيق / د. محمد عبد القادر أحمد (دار الشروق ١٤٠١ هـ).
[٩٧] مهدي محمد ناصر الدين، *ديوان الأخطل* (دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
[٩٨] عبد الستار أحمد فراج، *ديوان مجنون ليلى* (مصر - مكتبة مصر ١٩٧٩ م).

[٩٩] الطائي، حاتم، *ديوانه* (دار صادر ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م).
[١٠٠]ابن الناظم، بدر الدين، *شرح الألفية*، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد (بيروت - دار الجيل).
[١٠١]الميمني، *الطرائف الأدبية* (بيروت – لبنان - دار الكتب العلمية).
[١٠٢]ابن درستويه، *تصحيح الفصيح*، تحقيق / د. محمد بدوي المختون (مصر – القاهرة – وزراة الأوقاف ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م).
[١٠٣]ابن جني، *المنصف لكتاب التصريف*، تحقيق / إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين (مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ).
[١٠٤]ابن عصفور، *الممتع في التصريف*، تحقيق د. فخر الدين قباوة (دار المعرفة بيروت ط الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
[١٠٥]البغدادي، *شرح شواهد الشافية*، تحقيق / محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد (دار الكتب العلمية بيروت – ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م).
[١٠٦]أبو صالح، د. عبد القدوس، *ديوان ذي الرمة*، شرح أبي نصر الباهلي (بيروت - مؤسسة الإيمان - ١٤٠٢ هـ).
[١٠٧]الدماميني، *تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد*، تحقيق / د. محمد بن عبد الرحمن المفدى (مطابع الفرزدق بالرياض - ط الأولى ١٤٠٩ هـ).
[١٠٨]أحمد بن يحيى، ثعلب، *مجالس ثعلب*، تحقيق عبد السلام هارون (دار المعارف بالقاهرة – ط الرابعة – ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م).
[١٠٩]أمين طه، د. نعمان محمد، *ديوان الحطيئة*، برواية وشرح ابن السكيت (مصر – مطبعة المدني الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط الأولى ١٤٠٧ هـ).
[١١٠]الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، *أسرار العربية*، تحقيق / محمد بهجة البيطار (دمشق - مطبوعات المجمع العلمي العربي– ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م).
[١١١]البغدادي، *شرح أبيات المغني*، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق (دمشق - مكتبة دار البيان - ١٣٩٣ هـ).
[١١٢]السيوطي، *شرح شواهد المغني* (لجنة التراث العربي).
[١١٣]الأندلسي، أبو حيان، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق / د. مصطفى أحمد النماس (ط الأولى – ١٤٠٤ هـ).
[١١٤]الاستراباذي، رضي الدين، *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق / محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد (دار الكتب العلمية بيروت – ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م).
[١١٥]الفارسي، أبو علي، *التكملة*، تحقيق / د. كاظم بحر المرجان (مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل – ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م).
[١١٦]ابن بري، *شرح شواهد الإيضاح*، تحقيق د. عيد مصطفى درويش (الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة – ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).

[١١٧]السيرافي، أبو سعيد، *شرح الكتاب*، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي (دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى ٢٠٠٨ م).
[١١٨]ابن سيده، *المخصص* (دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة).
[١١٩]ابن فارس، *الصاحبي*، تحقيق / السيد أحمد صقر (مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة).
[١٢٠]د. إبراهيم بن صالح الحندود، *القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين* (من إصدارات نادي القصيم الأدبي – بريدة – ط الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م).

Features of Confusion in «Auodah Almasalik»

Dr. Abdulaziz A. Albejady
Assistant Professor, Qassim University
College of Arabic Language & Social Studies

(Received 25/3/1430H.; accepted for publication 12/7/1430H.)

Abstract. This research showed;

1 – That bin Hisham' s method - at the point of reasoning - had varied in two places.
2 - and he had responded who was dissentient by a weak response or a feeble interpretation in two places.
3 - and «discrepancy between the prevention of the use and interpretation» appeared in sixteen places.
4 - and he had taken an opinion about «capillaceous compulsion», and then he breached that in five places.
5 – and his scientific freedom had attenuated in three places, when he accepted some non-accurate rules.
6 – and he accepted two rules which were contrary to what was heard.
7 - and he - in this book - had distinct by quality of writing, and proficiency in lettering.
finally peace be up on our Prophet Muhammad and his family and his companions.